International Jordanian Journal Aryam for Humanities and Social Sciences; IJJA
Volume 4, Issue1, 2022

Evaluating the dimensions of Jordanian policies in combating The terrorist phenomenon

Researcher Muhammad Nasser Ali Bani Ahmed

Received: 3/1/2022
Revised: 26/2/2022
Accepted: 19/3/2022
Published online: 28/3/2022

* *Corresponding author:*
Email: Bani Ahmed @gmail.com

***Citation:Jaridan**.I.(2022). Evaluating the dimensions of Jordanian policies in combating the terrorist phenomenon. International Jordanian journal Aryam for humanities and social sciences; IJJA, 4(1).*
https://doi.org/10.65811/411

©2022 The Author(s). This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0) license. https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

International Jordanian journal Aryam for humanities and social sciences: Issn Online **2706-8455**

Abstract: This study aimed to evaluate the dimensions of Jordanian policies to combat the terrorist phenomenon, and it was based on a main premise that: Jordanian policies to combat the terrorist phenomenon focus on the security and military dimensions at the expense of the political and economic dimensions. To test this hypothesis, the study dealt with the dangers of terrorism on Jordan and the motives for combating it, and then the study touched on the dimensions of Jordanian policies to combat the terrorist phenomenon politically, economically, security and militarily. And the descriptive statistical approach to clarify the different aspects of the study.

Keywords: The Hashemite Kingdom of Jordan, terrorism, counter-terrorism.

تقييم أبعاد السياسات الأردنية في مكافحة الظاهرة الإرهابية

الباحث محمد ناصر علي بني احمد

الملخص: جاءت هذه الدراسة لتقييم أبعاد السياسات الأردنية لمكافحة الظاهرة الإرهابية، وقد انطلقت من فرضية رئيسية مفادها : أن السياسات الأردنية لمكافحة الظاهرة الإرهابية تركز على الأبعاد الأمنية والعسكرية على حساب الأبعاد السياسية والاقتصادية، ولاختبار هذه الفرضية، تناولت الدراسة مخاطر الإرهاب على الأردن ودوافع مكافحته ومن ثم تطرقت الدراسة لإبعاد السياسات الأردنية لمكافحة الظاهرة الإرهابية سياسيا واقتصاديا وامنيا وعسكريا، ومن ثم قيمت الدراسة أبعاد السياسات الأردنية في مكافحة الظاهرة، اعتمادا على عدد من المناهج، كمنهج تحليل النظم، والمنهج المقارن، والمنهج الوصفي الإحصائي لتوضيح جوانب الدراسة المختلفة. ثبت للدراسة أن السياسات الأردنية في مكافحة الظاهرة الإرهابية تتركز على السياسات الأمنية والعسكرية بشكل أكبر من التركيز على السياسات الاقتصادية والسياسية، وقد خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها: أن السياسة الأردنية لمكافحة الإرهاب تركز بشكل كبير على الأبعاد الأمنية والعسكرية بالدرجة الأولى، ثم يأتي الاهتمام بالبعد الاقتصادي في المرتبة الثانية، والاهتمام بالبعد السياسي في المرتبة الثالثة، الأمر الذي يعني بأن هناك تباين وخلل واضح في السياسة الأردنية لمكافحة الإرهاب ويجب تصحيحه.

الكلمات المفتاحية: المملكة الأردنية الهاشمية، الإرهاب، مكافحة الإرهاب.

المقدمة

تشير أدبيات العلاقات الدولية إلى أن ظاهرة الإرهاب باتت ظاهرة ذات خطورة عالمية، تنعكس تداعياتها على كافة الدول والأقاليم في العالم، نتيجة لتزايد الترابط ما بين الدول والمجتمعات في ظل العولمة، فلو افترضنا أن جماعة إرهابية معينة قد شنت هجوما إرهابيا على منشأة نووية أو مفاعل نووي في دولة معينة، وتم تفجيرها، فأن لهذه الحادثة تداعيات كثيرة ومتسلسلة، سواء على صعيد الدولة، أو الإقليم أو العالم بأكمله، حيث ستكون هناك جملة من الخسائر المباشرة سواء في الأرواح أو الممتلكات المادية في الدول التي تعرضت للهجوم، وسلسلة من الخسائر غير المباشرة سواء على البيئة والمناخ نتيجة التسرب النووي، وتداعيات صحية من نتائجها التسبب بأمراض السرطان، وتضخم في الأعضاء والتشوه الخلقي، هذا فضلا عن الأضرار النفسية التي يصعب إحصائها، وهو الأمر الذي يدفع بعدد من الدول كروسيا والولايات المتحدة وغيرها تفرض قيودا صارمة لضمان حماية وامن المنشآت النووية من التعرض لهجمات إرهابية.

على صعيد آخر، لا ينحصر خطر الإرهاب على فقط على الخسائر المادية في الأرواح والممتلكات المادية، فللإرهاب تداعيات متعددة، منها ما هو اقتصادي، فعلى سبيل المثال لا الحصر، يؤثر على حجم التدفقات الاستثمارية الأجنبية المباشرة إلى دولة معينة، من منطلق أن رأس المال جبان، وهو ما يرتبط في تداعياته المستقبلية على تزايد في الفقر والبطالة، وانعكاسات سلبية على قدرات الدولة للتقدم في التنمية الاقتصادية حرمانها من رؤوس الأموال والتكنولوجيا المتدفقة مع الاستثمار الأجنبي، كما أن للإرهاب تداعيات سياسية أهمها تراجع معدلات استقرار السياسي في دولة معينة، كما ويعد فقدان الأمن المجتمعي من أهم تداعيات وآثار الإرهاب الاجتماعية.

بناء على ما سبق يبدو للدراسة، بأن مخاطر الإرهاب، هي مخاطر شبكية واسعة ومتعددة، تحتم على الدول البحث عن أسباب هذه الظاهرة كخطوة أولى في طريق مكافحتها على أكثر من صعيد، سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا، لأجل أن يكون تعامل الدولة في سياسة المكافحة تعاملا مبنيا على أسس علمية وواقعية، لتخفيف من حدة الآثار السلبية للإرهاب. وعليه، تأتي هذه الدراسة لبحث السياسات الأردنية في مكافحة الإرهاب والتصدي له،

بوصف الإرهاب ظاهرة عالمية تؤثر تأثيرا سلبيا على المجتمعات والدول داخليا وخارجيا، وللبحث عن الدور الأردني لمكافحة للإرهاب، على الصعيد القانوني، والسياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، الأمني والعسكري.

أهمية الدراسة

تبرز الأهمية العلمية من جانب آخر في السعي إلى تقديم تصور نظري حول الطرق والأساليب التي يمكن من خلالها مكافحة الإرهاب، على الصعيد القانوني، والسياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، الأمني، والعسكري، بما وقد ينعكس بالفائدة على الاكاديميين والمختصين في ظاهرة الإرهاب حول طرق وأساليب مكافحة الإرهاب. بينما الأهمية العملية للدراسة فتبرز من كونها تسعى إلى تقديم تصورات عملية لكيفية مكافحة الإرهاب وأنواعه وأشكاله، وتقديم توصيات يمكن من خلالها لصانع القرار أن يطور من خططه لمكافحة الإرهاب على الصعيد السياسي والقانوني الأمني والعسكري.

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها:

١. توضيح مفهوم الإرهاب وأنواعه وأشكاله بالإضافة إلى النظريات التفسيرية للإرهاب.

٢. الوقوف على تداعيات الإرهاب وآثاره السلبية بشكل عام، وعلى الأردن بشكل خاص.

٣. توضيح أبعاد السياسات الأردنية في مكافحة الإرهاب، على الصعيد السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، الأمني، والعسكري.

٤. تقييم أبعاد السياسة الأردنية في مكافحة الإرهاب.

مشكلة الدراسة وتساؤلاتها

يقع الأردن في وسط إقليم مضطرب سياسيا، ويعد إقليم الشرق الأوسط من أكثر الأقاليم العالمية التي تعاني من الظاهرة الإرهابية، كما وتعاني الأردن من تعرضها بين الحين والآخر لهجمات واعتداءات إرهابية تؤثر عليه سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، الأمر الذي

يدفع الأردن إلى وضع عدد من السياسات لمكافحة الإرهاب لتلافي تداعياته وأخطاره، ومن هنا تبرز مشكلة الدراسة في عدم معرفة طبيعة الدور الأردني وأبعاد سياسته لمكافحة الإرهاب، وأي من تلك الأبعاد التي تحظى بتركيز اكبر من غيرها من قبل الأردن في مكافحة الإرهاب، وعليه، تنطلق الدراسة من تساؤل عام ورئيسي: ما هي أبعاد السياسات الأردنية لمكافحة الإرهاب؟

هذا ويمكن اشتقاق عدة أسئلة فرعية من التساؤل السابق على النحو التالي:

١. ما الإرهاب؟ وما هي أشكاله وأنواعه؟ وهل يمكن قياسه؟

٢. ما هي تداعيات الإرهاب على الأردن في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية الأمنية؟ وما هو واقع الأردن في مؤشرات ومقياس الإرهاب العالمي؟

٣. ما هي أبعاد السياسة الأردنية لمكافحة الإرهاب؟

فرضية الدراسة: تنطلق الدراسة من فرضية الرئيسية التالية: تركز السياسة الأردنية لمكافحة الإرهاب على الأبعاد الأمنية والعسكرية على حساب الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

منهجية الدراسة: تستند الدراسة على كل من منهج تحليل النظم، والمنهج المقارن، والمنهج الوصفي الإحصائي. فالمنهج الوصفي الإحصائي هو المنهج القائم على جمع بيانات كمية عن ظاهرة معينة، ثم تبويبها وتصنيفها بهدف تحليلها، وهي التي ترتكز أساسا حول ظاهرة الإرهاب وتداعياتها على الأردن والتي ستعد هنا بمثابة المدخلات حسب منهج تحليل النظم، ثم تأتي مرحلة المخرجات المتمثلة بالسياسة الأردنية لمكافحة الإرهاب على الصعيد السياسي والقانوني والاجتماعي والاقتصادي كمخرجات يستجيب من خلالها النظام السياسي لمخاطر ظاهرة الإرهاب، ثم يأتي دور المنهج المقارن بهدف إجراء مقارنة حول فعالية أبعاد استجابة النظام لظاهرة الإرهاب، وأي من تلك الأبعاد حضي بتركز اكبر من قبل النظام وأيهما حضي باهتمام أقل، بهدف التوصل إلى استنتاجات تفيد صانع القرار لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتعديل وتطوير أساليب مكافحته للإرهاب.

الدراسات السابقة

١. دراسة حسين هزاع المجالي ومحمد أبو رمان (٢٠١٦) بعنوان: في مكافحة الإرهاب والتطرف: حيث يناقش الباحث بأن السياسة الأردنية في مرحلة ظهور تنظيم داعش في سوريا والعراق ركزت على الانخراط بدور عسكري لمكافحة التنظيم تحت مظلة التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكي، كما وشدد الإجراءات الأمنية على طول حدوده لمنع تسرب الإرهاب من وإلى الأردن، وعلى الصعيد القانوني قام الأردن بتعديل قانون مكافحة الإرهاب، ليجرم أي أنتساب إلى الجماعات الإرهابية مثل النصرة أو داعش وتجريم الترويـج لها على أي وسيلة كانت.

٢. دراسة **David Schenker** (٢٠١٧) بعنوان: **The Growing Islamic State Threat in Jordan**: تذهب الدراسة إلى أن خطر داعش والجماعات الإرهابية على الأردن دفعها إلى توثيق تعاونها العسكري مع الولايات المتحدة، بهدف الحصول على مساعدات عسكرية ومالية وفنية لمكافحة الإرهاب في الأردن والمنطقة عموما، للحيلولة دون بعض السلبيات الفنية التي تحول قيام الأجهزة الأمنية بدورها الأمني بالمستوى المطلوب، والتي من أهمها وقوع بعض حالات الخلل الفني في الاتصالات بين الأجهزة الأمنية الأردنية خلال مداهمتها لخلية تابعة لداعش في اربد في شهر أذار ٢٠١٦، وافتقار رجال الأمن إلى السلاح والذخيرة الكافية خلال عملية الكرك ٢٠١٦.

٣. دراسة **Chris Rothe**(٢٠١٥) بعنوان: **Jordan and the New Front in the Fight Against ISIS**، حيث ناقش تهديدات داعش على استقرار الأردن، فعلى الرغم من أن القدرات العسكرية للأردن اكبر من تلك التي يمتلكها داعش، إلا أن التنظيم يعتقد بأنه قادر على زيادة حجم شرعيته في المنطقة من خلال شن هجمات إرهابية في الأردن، وعليه سعت الأردن إلى زيادة شبكات تعاونها الأمني والعسكري مع الدول الجوار، على الصعيد الخارجي ساهمت وزارة الأوقاف الأردنية في كبح جموح التطرف من خلال رقابتها على خطب الجمعة، وتشجيع الإسلام المعتدل، والعمل على زيادة مستوى الوضع الاقتصادي على المدى البعيد حتى لا تكون الروف الاقتصادية مبررا ودافعا للأعمال الإرهابية.

٤. دراسة **Anwar Ayasrah**(٢٠٠٩): بعنوان: **JORDAN STANDS AT THE**

FRONT LINE OF COMBATING TERRORISM، حيث يوضح الباحث الدور الأردني امنيا لمكافحة الإرهاب، حيث يعمل الأردن على تبادل المعلومات الاستخبارية الأمنية على المستوى الإقليمي والدولي بهدف التصدي للعمليات الإرهابية، وتركيز على رسالة عمان ٢٠٠٤ التي تؤكد على أن الإسلام ينافي الإرهاب وتأكيدها على أن الإسلام دين محبة وتسامح وسلام، وأن الارهاب لا علاقة له بالدين الإسلامي ولا حتى بأي دين آخر، هذا كما ويشير الباحث إلى أن الاقتصار على البعد الأمني والعسكري لا يكفي لوحدة لمكافحة الإرهاب، بل يجب الانتباه إلى أبعاد أخرى كالاقتصادية والاجتماعية، للحيلولة دون خطر الإرهاب وتجفيف منابعه.

الإرهاب (تعريفه، مؤشراته، واقعه في الأردن)

مفهوم الإرهاب وتعريفه:

أ. الإرهاب في اللغة: من خلال التمعن في نصوص الآيات القرآنية ومعنى مفردة الإرهاب في المعجم اللغوي والقاموس نجد أن الإرهاب هو الخوف من الله وطاعته كما جاء في أحد معاني الآيات السابقة، وهو الإخافة أيضا، وبث الرعب في شخص ما أو جماعة ما لقوله تعالى:" ترهبون عدوكم".

وعليه، نكون فكرة أساسية ومبدئية حول المعنى اللغوي لمفردة الإرهاب، والتي يتضح بأنها تعني استخدام العنف والتخويف، أي أن الإرهاب هو عملية أو فعل يتضمن إخافة الآخرين ودب الرعب في قلوبهم إضافة إلى أن أحد معاني الإرهاب أيضا الخوف من الله تعالى.

ب. الإرهاب اصطلاحيا: بالعودة إلى موسوعة السياسة نجد أن تعريف الإرهاب هو: استخدام العنف غير القانوني أو التهديد به، بأشكاله المختلفة كالاغتيال، والتشويه، والتخريب، والنسف، بغية تحقيق هدف سياسي معين مثل كسر روح المقاومة. (المسيري، ١٩٨٥ ، ص:١٥٣)

منهجية قياس الإرهاب ومؤشراته:

ستحاول الدراسة بعدما تعرضت إلى مفهوم الإرهاب في اللغة ومفهومه في الأدبيات السياسية، وبعد دراستها لأنواع وأشكال الإرهاب، وأدواته الأكثر شيوعيا، وتميزه عن المصطلحات المتداخلة في أحد أبعادها مع الإرهاب، ستحاول الدراسة في هذا المبحث أن تتطرق إلى منهجية قياس الإرهاب، والتعرف على أهم المؤشرات المعبرة عن الإرهاب كظاهرة سياسية. ومن هنا، تتساءل الدراسة، ما هي مؤشرات الإرهاب ومنهجية قياسه؟ ومن هي الجهة التي تصدر مؤشرا عالميا لقياس الإرهاب؟

أ. الجهة القائمة على قياس الإرهاب: يقوم معهد الاقتصاد والسلام العالمي **Institute for Economics and Peace(IEP)**، _وهو معهد عالمي يعمل من نيويورك وأستراليا والمكسيك_ بالتعاون مع قاعدة بيانات الإرهاب **Global Terrorism Database(GTD)**، وهي قاعدة مقرها جامعة ميرلاند الأمريكية، بقياس ظاهرة الإرهاب في دول العالم، وذلك من خلال طرحهم لمؤشر قياس الإرهاب عالميا **Global Terrorism Index** الذي يتكون من عدد من المتغيرات الرئيسية لقياس حجم ظاهرة الإرهاب في دول العالم.

ب. متغيرات الإرهاب في مؤشر الإرهاب العالمي وأوزانها: بالعودة إلى مؤشر الإرهاب العالمي لقياس الإرهاب، نجد أن المتغيرات المدرجة في هذا المؤشر هي أربعة متغيرات رئيسية، تغطي أربعة أبعاد لظاهرة الإرهاب، والجدول أدناه يوضح هذه المتغيرات وأوزانها كما يطرحها المؤشر العالمي لقياس الإرهاب.

متغيرات الإرهاب وأوزان المتغيرات في مؤشر الإرهاب العالمي.

المتغيرات		أوزان المتغيرات
إجمالي الحوادث	عدد	**1**

إجمالي عدد القتلى		**3**
إجمالي عدد الإصابات		**0**
مجموع الخسائر في الممتلكات المادية		**.5**
		2

(Global ,2016. p 98)

ج. منهجية قياس الإرهاب: تقوم منهجية قياس الإرهاب في المؤشر العالمي لقياس الإرهاب على معادلة رياضية خاصة، فعلى سبيل المثال، لو كأن إجمالي عدد الحوادث ٥٠ حادثا، وعدد القتلى ٧٧، وعدد الإصابات ١٥٠ ومجموع الخسائر المادية ٢٠٠٠ دولار، فأن قياس الحجم الكلي لظاهرة الإرهاب سيتم وفقا للمعادلة الرياضية التالية:

س= (ح*١) +(ق*٣)+(ص*٠,٥)+(م*٢)

بحيث تمثل س معدل الإرهاب، ح تمثل عدد الحوادث، ق تمثل عدد القتلى، ص عدد الإصابات، م مجموع الخسائر المادية.

المعادلة الرياضية لاستخراج معدل الإرهاب وقياسه.

المتغيرات	أوزان المتغيرات	الإرهاب في الدولة س	صيغة المعادلة	ناتج المعادلة
عدد الحوادث	**1**	٥٠ حادث	**1*50**	**50**
عدد القتلى	**3**	٧٧ قتيل	**3*77**	**231**
عدد الإصابات	**0**	١٥٠ إصابة	**0*1.5**	**75**
	.5			**50**

مجموع الخسائر	2	٢٠٠٠ دولار	2 *2000	4 000
مجموع النقاط الكلي	-	-	-	٤ ٣٥,٦ نقطة

(Global Terrorism Index, 2014. p 85)

وفي الخطوة التالية من الخطوات المنهجية لحساب معدل الإرهاب في دول العالم، يقوم القائمين على المؤشر باحتساب معدل كل دولة من العالم على حدة، ثم إعطاء كل دولة علامة على مقياس الإرهاب تتراوح ما بين ١-١٠، والجدول رقم ٤ يوضح القيم التقديرية للإرهاب.

قيم مقياس الإرهاب العالمي وتقديرها:

العلامة	8 -10	6 -7.9	4 -5.9	2 -3.9	1 -0.1	0
التقدير	مرتفع جدا	مرتفع	متوسط	منخفض	منخفض جدا	معدم

(Global Terrorism Index, 2012. p 4.)

هذا ويتم قياس مرتبة دولة معينة على مقياس الإرهاب العالمي من خلال عدد الحوادث الإرهابية فيها خلال سنة معينة، ثم إحصاء عدد الوفيات والإصابات الناتجة عن تلك الهجمات الإرهابية، وأخيرا إحصاء الأضرار المادية بالممتلكات العامة والخاصة الناتجة عن

هجوم إرهابي معين، ثم ومن خلال النسبة والتناسب، استنادا إلى المعادلة السابقة يتم إعطاء كل دولة مرتبة معينة على مقياس الإرهاب، ومعدلا عاما لحجم ظاهرة الإرهاب فيها، حيث تمثل القيم الأعلى لمعدلات الإرهاب ١٠ نقاط، والقيم الأدنى تتمثل في صفر نقطة. (**The Global Terrorism,2014,p**٩٩).

الأردن على مقياس الإرهاب:

بالعودة إلى الجداول والبيانات الخاصة بقاعدة العالمية للإرهاب **The Global Terrorism Database** نجد أن الأردن قد تعرض لما حجمه ٢٥ حادثا إرهابيا خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠١-٢٠١٦، حيث يتبين بأن هذه الهجمات كأنت تستهدف أجهزة الأمن والمخابرات والجيش، والأماكن العامة والمباني الحكومية والسياح، كما وتستهدف قطاعات الأعمال التابعة للأردنيين بهدف أيقاع الضرر بها. ((**The Global Terrorism , 2014,p**٩٩

السنوات / المؤشر	٠٠١	٠٠٢	٠٠٣	٠٠٤	٠٠٥	٠٠٦	٠٠٧	٠٠٨	٠٠٩	٠١٠	٠١١	٠١٢	٠١٣	٠١٤	٠١٥	٠١٦	المجموع
الهجمات																	**5**
الوفيات					**2**											**9**	**06**

الإصابات												00				
الخسائر المادية	م										م	2				
	م	4		م		م		م								1
	78		1			6										

الاتجاه العام للظاهرة الإرهابية وتداعياته المباشرة على الأردن خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٦.

(The Global Terrorism Database, 2002-2016) & (Global Terrorism Index Database, 2002-2016)

يتضح من الجدول أعلاه أن مجموع الهجمات الإرهابية كافة سواء التي تمكنت السلطات من إحباطها أو تلك التي نفذت بشكل كامل بلغ خلال الفترة من عام ٢٠٠١ وحتى نهاية عام ٢٠١٦ ما مجموعه ٢٥ هجوم، اشهرها وأكثرها تأثيرا على الشارع الأردني والحكومة الأردنية هي تفجيرات عمان في عام ٢٠٠٥، والهجمات الإرهابية من تنظيم داعش والجماعات الإرهابية المتشددة والمساندة لداعش في عام ٢٠١٦. كما ويتضح من الجدول أن حجم الوفيات جراء العمليات والهجمات الإرهابية التي استهدفت الأردن خلال فترة الدراسة بلغ ما مجموعه ١٠٦ وفاة، حيث كانت الخسائر الأكبر للأردن على صعيد الوفيات ناتجة عن تفجيرات عمان في عام ٢٠٠٥، حيث بلغ عدد الوفيات حينها ما حجمه ٦٢ وفاة، يليها بالحجم ما نتج عن هجمات الجماعات الإرهابية المتشددة على الكرك واربد والرقبان والبقعة في عام ٢٠١٦، بحجم وفيات بلغ ٢٩ وفاة.

أما على صعيد الإصابات، فقد كأنت اعلى الإصابات في عام ٢٠٠٥ نتيجة تفجيرات عمان من قبل تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين التي بلغ عددها ١٠٠ إصابة، يليها في الحجم الإصابات الناتجة عن هجمات الجماعات المتشددة على مواقع أردنية في عام ٢٠١٦ بما حجمه ٣٤ إصابة، ثم يليها في الحجم الإصابات الناتجة عن هجمات إرهابية غير معروفة تم في اربد والرمثا واستهدفت الشرطة الأردنية بما خلف ١٦ إصابة في عام ٢٠١٢ (**The Global Terrorism Database**، ٢٠٠٢-٢٠١٦)(أما على صعيد حجم الخسائر المادية، يتبين أن الخسائر المادية المباشرة والناتجة عن الهجمات الإرهابية في الأردن قد بلغ ما حجمه ٢١ مليون دولار، لكن يتوجب علينا التنويه إلى اغلب الهجمات الإرهابية لم يتم احتساب التقديرات الدقيقة لحجمها، كما أن للإرهاب تقديرات وخسائر غير مباشر، ولا تتضح فور التفجير فقط، وهو ما ستناقشه الدراسة خلال المباحث القادمة.

بناء على ما سبق نستطيع الآن أن نوضح المعدل العام لحجم الظاهرة الإرهابية في الأردن استنادا إلى الأشكال البيانية التي ستسهل علينا وعلى القارئ إمكانية رؤية الاتجاه العام لحجم الظاهرة الإرهابية والحكم عليها، حيث يوضح الشكل أدناه الاتجاه العام لمسار الظاهرة الإرهابية من جهة، ومعدلات الإرهاب على مقياس الإرهاب.

الاتجاه العام لمعدلات الأردن على مقياس الإرهاب العالمي من نهاية عام ٢٠٠١ حتى نهاية عام ٢٠١٦.

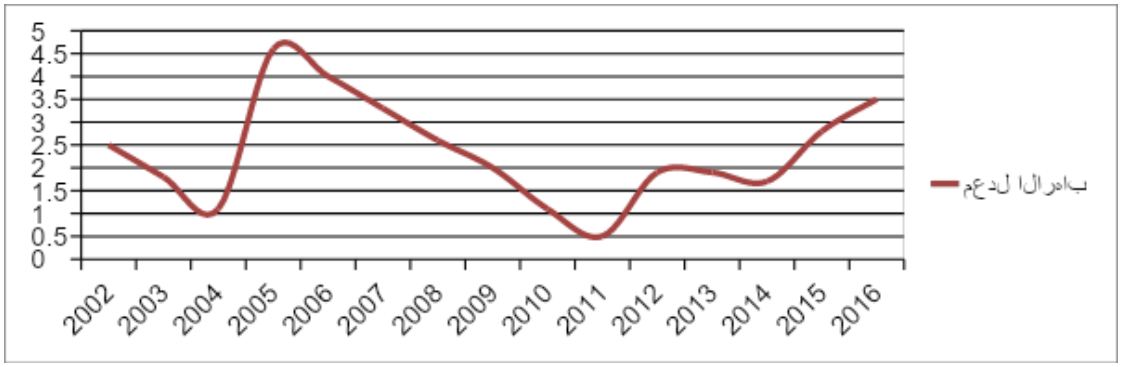

(Global Terrorism Index Database,2002-2016)

يتضح من الشكل اعلاه عدد من الملاحظات:

أ. إن الاتجاه العام لمعدل الإرهاب في الأردن هو اتجاه متذبذب يميل إلى التصاعد التدريجي خلال طول فترة الدراسة.

ب. يتضح أن تزايد معدلات الخطر الإرهابي على الأردن تتزايد بعد أي اضطراب إقليمي مجاور للأردن، مثلا بعد حرب العراق عام ٢٠٠٣ تزايد خلال السنوات التي تليها المخاطر المحدقة بالأردن، أشهرها هجمات عمان من قبل تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، ثم تراجعت معدلات الأردن على مقياس الإرهاب في السنوات التالية، لكن تزايدت مخاطر الإرهاب على الأردن بعد ثورات الربيع العربي والأزمة السورية بدءا من عام ٢٠١١، كما يتضح من النقاش أعلاه.

الإرهاب في الأردن وتداعياته:

١. التداعيات السياسية:

أن للإرهاب تداعيات على عمر الحكومات في الدول المختلفة، ففي كثير من الأحيان يساهم الإرهاب في تغير الحكومة لتحل محلها حكومة جديدة، أي أن تعرض الدولة للإرهاب يساهم في جعل عمر الحكومات اقصر من معدل عمر الحكومات السابقة في الدول التي لا تتعرض للإرهاب، نتيجة تعرض الحكومة لضغط شعبي كبير يحملها مسؤولية عدم اتخاذ التدابير اللازمة لتأمين البلاد من الهجمات الإرهابية، أي أن الإرهاب له تأثيرات متعددة على الاستقرار السياسي في دولة معينة ودرجة المؤسسية فيها، وشرعية النظام السياسي، وعدد التغير الحكومي في المناصب العليا، وقوة النظام السياسي داخليا ودوليا. (**LARON , 2012 ,p**٧-٩)

بناء على ما سبق نتساءل اذا ما كأن للإرهاب تأثيرات سياسية على الأردن؟ بمعنى هل للإرهاب تداعيات على الاستقرار السياسي، بما ويشمل درجة المؤسسية والتغير في المناصب العليا، وشرعية النظام السياسي، والمؤسساتية، ومدى كفاءة النظام في الاستجابة للمتطلبات الداخلية والخارجية والاستقرار البرلماني والمظاهرات والعنف والأزمات الحكومية؟

بالعودة إلى البيانات التي يطرحها البنك الدولي بالتعاون مع عدد من المصادر مثل

وحدة الاستخبارات الاقتصادية، ومؤسسة مابليكروفت **Maplecroft** لقياس درجات الاستقرار السياسي في الدول المختلفة، نجد أن الشكل رقم ٥ يوضح أن هناك ترابطا ما بين الاستقرار السياسي ومعدل الإرهاب في الأردن، بحيث كلما تصاعدت معدلات الأردن في الإرهاب، كلما تراجعت درجات الأردن على مقياس الاستقرار السياسي والعكس صحيح، فاقتراب الدولة من القيمة ٢,٥ يجعلها ذات استقرار تام، وكلما اقتربت من القيمة(٢,٥-)أي ٢,٥ سالبة يعني ذلك أنها ليس مستقرة سياسيا تماما، أي كلما اقترب الدولة من ٢,٥ موجب وابتعدت عن ٢,٥ سالب كلما كانت أكثر استقرارا (**The World Bank Group, Databank, Political stability**، ٢٠١٧)

يتضح من الشكل أدناه أنه كلما تصاعد الإرهاب تناقصت درجات ومعدلات الاستقرار السياسي في الأردن، وكلما تراجعت معدلات الإرهاب كلما تصاعد معدلات ودرجات الاستقرار السياسي، وهو ما يوضح طبيعة العلاقة ما بين الإرهاب والاستقرار السياسي، حيث يتضح أنها علاقة ارتباط عكسية.

العلاقة الارتباطية ما بين معدل الإرهاب ومعدل الاستقرار السياسي في الأردن خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠١٦.

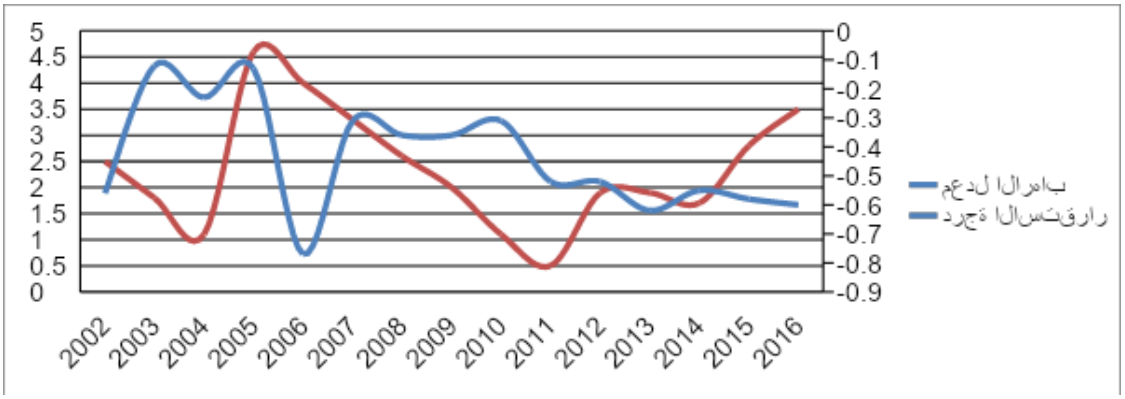

(Global Terrorism Index,2002-2016) (Political stability, The World Bank Group, DataBanK,2002-2016)

يتضح من الشكل السابق عدد من الملاحظات:

أ. خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٤ كانت معدلات الإرهاب تسير إلى التراجع، بينما معدلات

الاستقرار السياسي كأنت تسير إلى تصاعد، حيث تصاعدت درجات الأردن في الاستقرار من (-٠,٥٦) عام ٢٠٠٢ إلى ما حجمه (-٠,١٢)، أي أن درجات الاستقرار السياسي تحسنت على الرغم من أنها ضعيفة.

ب. أيضا يلاحظ أنه وعندما ارتفعت معدلات الإرهاب إلى ما حجمه ٤,٦ على مقياس الإرهاب في عام ٢٠٠٥، تراجعت معدلات الأردن في الاستقرار السياسي إلى ما حجمه (-٠,٧٧) خلال عام ٢٠١٦.

ج. استمرت العلاقة الارتباطية العكسية بين الإرهاب ودرجات الاستقرار السياسي خلال طول فترة الدراسة، وهو ما يوضح أن للإرهاب تداعيات سياسية تتمثل في تأثيره على درجات الاستقرار السياسي في الدول المختلفة كما اتضح معنا من تأثيره على الاستقرار السياسي في الأردن.

نخلص مما سبق إلى أن للإرهاب تداعيات على الاستقرار السياسي في الأردن، حيث يؤثر على قدرة النظام السياسي على التعامل مع الأزمات المختلفة، كما ويؤثر أيضا على قوته داخليا وخارجيا ويزيد من درجة التغير في المناصب العليا في الأردن، حيث تعد محدودية التغير في مناصب العليا أحد أو جه ومؤشرات الاستقرار السياسي، لكن للإرهاب تأثير سلبي على هذا المؤشر، فعلى سبيل المثال كأنت أحد أسباب إقالة قائد الجيش الأردني مشعل الزبن، ومدير الأمن العام عاطف السعودي هو تعرض الأردن لهجمات الكرك واربد وغيرها في عام ٢٠١٦، بالإضافة التعديل الوزاري على حكومة هاني الملقي، حيث أطاح التعديل الوزاري بوزير الداخلية سلامة حماد ليأتي بدلا منه غالب الزعبي، حيث اتهم حماد بالتقصير في إدارة ملف هجمات الكرك الإرهابية، وحمل مسؤولية غياب التنسيق بين الأجهزة الأمنية الأردنية في تعاطيها لأحداث الكرك، الأمر الذي كأن نتيجته وقوع عدد من الشهداء نتيجة غياب التنسيق.(ما هي دلالات التعديل الحكومي في الاردن، الجزيرة.

٢. تداعيات الإرهاب الاقتصادية:

يشير الباحثين إلى أن للإرهاب تداعيات سلبية على الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة معينة، ويشار لهذا التأثير بعلاقة التأثير السلبي اللاحقة، بمعنى أن ارتفاع الإرهاب في دولة ما في سنة معينة لا تظهر نتائجه في نفس العام بشكل اتوماتيكي، بل تظهر تداعياته

لاحقا، أي بعد سنة أو سنتين أو عدة سنوات حتى، وهو ما يعرف بالتداعيات المنظورة ومتوسطة المدى للإرهاب على الاستثمار الأجنبي المباشر،٢٠٠٢، **Patrick (P:4)**، أي أن التداعيات والآثار السلبية للإرهاب لا تظهر فور وقوع الهجمات الإرهابية، بل تظهر بعد الهجمات الإرهابية بسنة أو أكثر، تتمثل على شكل انخفاض في التدفقات الاستثمارية المتوجهة لبلد معين، تطبيقا لمقولة رأس المال جبان، وللحيلولة دون الاستثمار في بلد ترتفع فيه درجات عدم اليقين الاستثماري.

وعليه، يتضح من الشكل ادناه أن العلاقة ما بين الإرهاب والاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن هي علاقة تأثير سلبي لاحقة، بمعنى أن ارتفاع عدد الهجمات الإرهابية في الأردن خلال سنة معينة، يتبعه تراجع في التدفقات الاستثمارية خلال السنة اللاحقة أو التي تليها أيضا، وهو ما يتضح عموما من الشكل التالي:

العلاقة بين الإرهاب والاستثمار الأجنبي المباشر في الأردن خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠١٦.

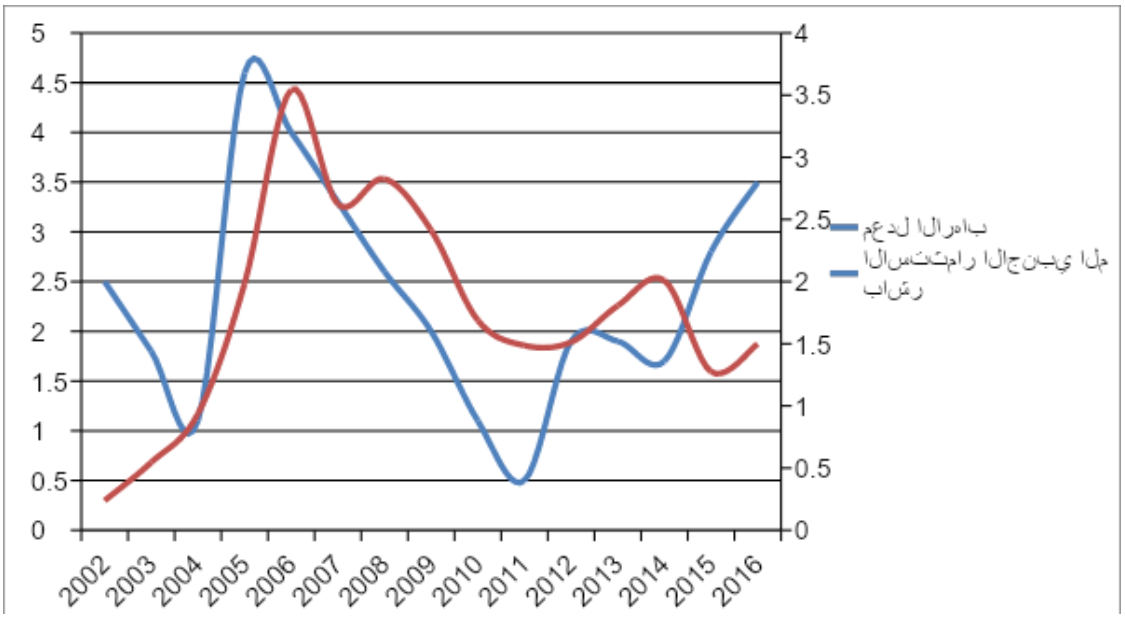

(Global Terrorism Index,2002-2016) (Foreign direct investment, The World Bank Group, DataBanK,2002-2016)

حيث يتضح من الشكل السابق ما يلي:

أ. عند ارتفاع معدل الأردن على مقياس الإرهاب في عام ٢٠٠٥ إلى ما حجمه ٤,٦، وهو

العام الذي تعرض فيه الأردن لهجمات وتفجيرات عمان التي خلفت عشرات الضحايا، أنخفض الاستثمار الأجنبي بعد تلك الهجمات في عام ٢٠٠٦، لينخفض حجم الاستثمار من ٣,٥٤٤ مليار، أي مليار وخمسمئة وأربعة وأربعين مليون، إلى ١,٤٨٦ مليار، أي مليار وأربعمئة وستة وثمانون مليون في عام ٢٠١١، علما أن معدلات الإرهاب في الأردن بعد عام ٢٠٠٥ بدأت بالتراجع إلى أن وصلت ادنى قيمة لها عام ٢٠١١، بما حجمه ٠,٥ على مقياس الإرهاب.

ب. على الرغم من أن الإرهاب في الأردن خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠١١ في اتجاه متراجع، إلا أن تصاعد الإرهاب في الشرق الأوسط يزيد من درجة عدم اليقين، حيث تهرب الاستثمارات من البيئات التي يحتمل أن تتزايد فيها معدلات عدم الاستقرار السياسي والإرهاب، لكن وعلى الرغم من ذلك بدأت حركة الاستثمار في الأردن بالتصاعد تدريجيا خلال الفترة ٢٠١١-٢٠١٤ حيث تصاعدت التدفقات الاستثمارية من ١,٤ مليار عام ٢٠١١ إلى أن وصلت ٢ مليار عام ٢٠١٤، مستفيدة من ذلك من برامج جذب الاستثمار في الأردن، وتشجيع الشركات العالمية على الاستثمار في الأردن، وتهيأت المناخ الاستثماري العام في الأردن من ناحية الضرائب والقوانين المنظمة للاستثمار، والأهم بسبب تراجع معدلات الإرهاب في الأردن، لكن ومع تصاعد معدلات الإرهاب مرة أخرى من ١,٧ على مقياس الإرهاب عام ٢٠١٢ إلى أن وصلت ما معدله ٣,٥ على مقياس الإرهاب، ترافق ذلك مع بداية تراجع عام في التدفقات الاستثمارية للأردن (البشابشة، ٢٠١٥ ، ص:١٦٨).

نخلص من كل ما سبق إلى أن للإرهاب تداعيات سلبية لاحقة على التدفقات الاستثمارية في الأردن، وهو ما يمثل تداعيا اقتصاديا سلبيا على الاقتصاد الأردني عموما، ولا تنفك هذه التداعيات عن تداعيات سياسية مرتبطة بها، أي أن التداعيات الاقتصادية قد تكون مقدمة للتداعيات السياسية، من حيث أن الإرهاب يؤثر سلبيا على الاستثمار في الأردن، وهو ما يزيد من حدة البطالة والفقر، ويؤثر على قدرة الأردن على الحصول على التكنولوجيا الحديثة الآتية مع الاستثمار، الأمر الذي يكبح قدرة الحكومة الأردنية على تحديث البنى التحتية والتطوير الاقتصاد

من ناحية ثانية تمثل السياحة قطاعا هاما في الاقتصاد الأردني، حيث يبلغ حجم قطاع السياحة ١٣,٥% من حجم الناتج المحلي الإجمالي (نسبة الدخل السياحي من إجمالي الناتج

المحلي الأردني، http://www.almadenahnews.com/article/١٦٥١١٣-١٣-نسبة-الدخل-السياحي-من-اجمالي-الناتج-المحلي).

الأمر الذي ندرك معه أهمية هذا القطاع بالنسبة للاقتصاد الأردني، لكن وبالعودة إلى البيانات والمصادر الأساسية الخاصة بإعداد السياح الدوليين الذين زاروا الأردن بهدف السياحة، نجد أن الشكل أدناه لا يوضح أي تأثير سلبي كبير للإرهاب على السياحة الأردنية.

تأثير الإرهاب على إعداد السياح الدوليين في الأردن خلال الفترة ٢٠٠٢-٢٠١٦ بالمليون سائح سنويا.

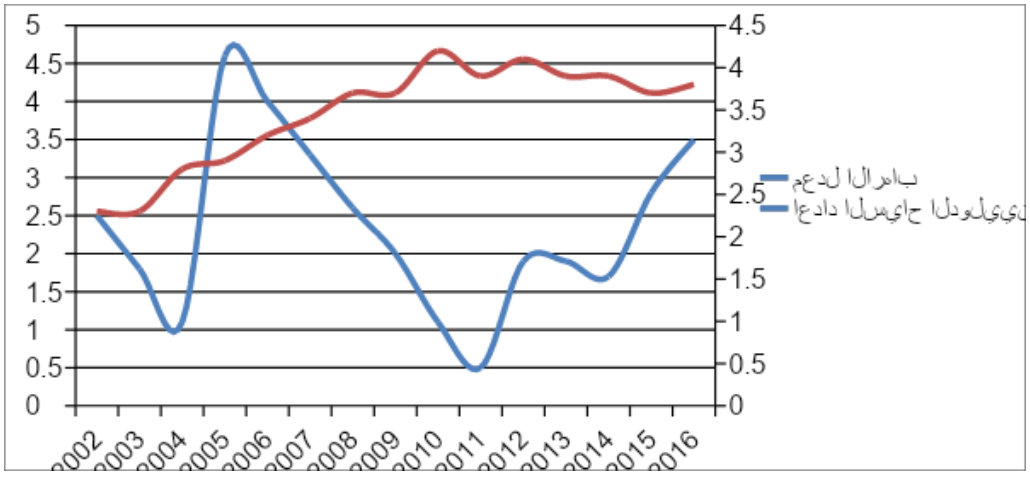

(Global Terrorism Index,2002-2016). (International Tourism Organization databases, 2002-2016)

نخلص مما سبق لفكرة مركزية، وهي: على الرغم من عدم تأثير الإرهاب في الأردن بشكل كبير على قطاع السياحة، إلا أن تنامي الإرهاب في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أدى إلى تباطؤ وتيرة تنامي السياحة الدولية للأردن، نظرا لما سببه الإرهاب من تنامي عدم الاستقرار في المنطقة، وانعدام الأمن على الرغم من تمتع الأردن باستقرار نسبي مقارنة بالدول المجاورة لها، وهو الأمر الذي يدفع بالأردن إلى مكافحة الإرهاب إقليميا، حسب ما سنرى في الفصل الثالث من الدراسة.

وبذلك نرى أن للإرهاب تداعيات اقتصادية غير مباشرة تنال من الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة للدول مثل الأردن، وهو ما يجعل من الأردن تكثف من عمليات جذب

الاستثمار بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية في البلاد، كما ويؤثر الإرهاب سواء في الداخل أو في الخارج على قطاع السياحة، وحتى وأن كأن تأثيره محدودا إلا أنه يكبد الدولة نفقات إضافية يمكن لها وفي الحالات الطبيعة أن تنفقها على قطاعات تنموية أخرى.

٣. تداعيات الإرهاب الأمنية:

إن للإرهاب أيضا تداعيات أمنية متعددة، تجبر الدول على تكثيف المسح الأمني، للحيلولة دون توافد خلايا إرهابية نائمة تتخفى بين صفوف الشعب والمجتمع لتنفيذ هجمات إرهابية ضد المؤسسات الحكومية أو أجهزتها الأمنية أو أهداف مدنية مثل مراكز التسوق أو المجمعات السكنية، بهدف نشر الرعب والخوف لتحقيق أهداف معينة، ومع هذه الحالة، يؤدي تنامي الإرهاب في دولة معينة إلى تزايد القلق الأمني فيها قد تصل لحد إعلان الدولة لحظر التجول أو فرض قانون الطوارئ، زيادة إعداد أفراد أجهزة الأمن والشرطة، ولتكثيف أجهزة المخابرات لمهامه المسحية بهدف الحيلولة دون وقوع هجوم إرهابي على أحد مرافق الدولة والمجتمع، بالإضافة إلى تكثيف الدوريات الحدودية لإحباط تسلل ممكن لجماعات أو أفراد إرهابيين...إلخ (**Allen , 2008 , P**:٦).

اتضح معنا سابقا أن مجموع الخسائر الأردنية في الأرواح قد بلغ خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٦ ما مجموعه ١٠٦، ما بين أفراد مدنيين وأفراد عسكرين سواء من الشرطة أو جهاز المخابرات أو الجيش العربي الأردني، أما على صعيد الإصابات، فقد بلغت الإصابات الكاملة في الأردن خلال نفس الفترة ما مجموعه ١٧٨ إصابة ما بين إصابة حادة ومتوسطة وخفيفة.

لكن على صعيد آخر، يتضح أن تنامي الإرهاب، سواء تنامي معدلات الأردن في الإرهاب أو تنامي معدلات الهجمات الإرهابية في الإقليم ينعكس سلبيا على معدلات الأردن في مقياس السلام العالمي **Global Peace Index**، وهو مقياس يصدر **Institute for Economics and Peace**، حيث تعد الدول التي تحرز ما حجمه ١,٥ نقطة أو أقل هي دول ذات معدلات سلام مرتفعة جدا، والدول التي تحرز ما قيمه بين ١,٦ نقطة وبين ٢,٠ هي دول مرتفعة السلام، ومن ٢,١ نقطة وإلى ٣,٠ نقطة دول متوسطة السلام، بينما الدول التي تحرز مجموع نقاط فوق ٣,١ نقطة وحتى ٤,٠ هي دول منخفضة السلام، ومن ٤,١ نقطة وإلى ٥,٠ نقطة فهي دول منخفضة السلام بشكل كبير أو منعدمة السلام، حيث يركز مؤشر السلام العالمي

على قياس ثلاث مؤشرات أساسية هي: مستوى السلام والأمن في الدولة والمجتمع، ومستوى وحدة الصراعات الداخلية والإثنية، ومستوى وحجم العسكرة في الدولة، بحيث كلما ارتفع قيم تلك المؤشرات كلما قل السلام والأمن في المجتمع والدولة. (**Global Peace Index , 2016 , P**:٤٤)

بالعودة إلى بيانات مؤشر السلام العالمي للوقف على معدلات الأردن على المؤشر، نجد وحسب ما يتوفر من بيانات أن معدلات الأردن على المقياس تراوحت ما بين ٢ نقطة إلى ٣ نقطة، أي أنها انتقلت من درجة سلام اكبر إلى درجة سلام أقل، أي انتقلت من سلام مرتفع إلى سلام متوسط حسب مؤشر السلام العالمي، حيث بقيت الأردن خلال الفترة ٢٠٠٨-٢٠١١ ذات سلام مرتفع، لكن ومن عام ٢٠١٢-٢٠١٦ أصبحت ذات سلام متوسط، حيث تزامن ذلك مع ارتفاع عدد الهجمات الإرهابية على إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من ٢٤٠٠ هجمة إرهابية في أنحاء الإقليم عام ٢٠١٢ حتى وصل إلى مستويات قياسية عام ٢٠١٤ ما حجمه ٦٨٠٠ هجمة عام ٢٠١٤ لتنخفض نسبيا عام ٢٠١٥ إلى ٦٠٠٠ هجمة وحادث إرهابي.

تداعيات الإرهاب في إقليم الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على معدلات السلام في الأردن خلال الفترة ٢٠٠٨ -٢٠١٥.

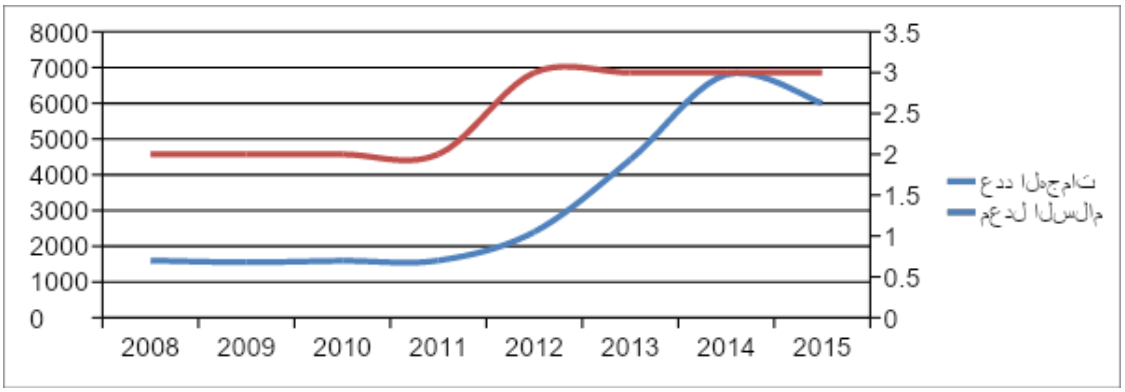

The Global Terrorism Database: 2008-2015 (GTD)& Global Peace Index: 2008-2015

حيث يتضح من الشكل السابق تأثير الإرهاب في إقليم الشرق الأوسط على الأردن،

حيث يؤدي الإرهاب في تداعياته الأمنية إلى تزايد القلق الأمني في المجتمع الأردني، كما أن أنتشار الإرهاب في الإقليم يزيد من حدة عدم الاستقرار الأمني والتخوف الأمني، نتيجة القلق من تسلل الإرهابين للأردن من جهة، وتزايد احتماليات أنتشار الأفكار المتطرفة التي قد ينتج عنها في وقت ما قيام فرد بشن عملية إرهابية في سياق ما يعرف بالذئب المنفرد، كما وتتزايد عمليات المسح الأمني حدوديا وداخل المجتمع بشكل يعكس قلق السلطات الأردنية من تنامي الإرهاب على حدودها...الخ من تداعيات، حيث يتضح أن تنامي الإرهاب في عموم الشرق الأوسط قد زاد من قلص من حجم الأمن والسلم في المجتمع الأردني كما اتضح من مؤشر السلام العالمي ومعدلات الأردن فيه خلال السنوات السابقة.

أبعاد السياسات الأردنية في مكافحة الإرهاب

١. المكافحة السياسية للإرهاب في الأردن:

تستنتج الدراسة من نقاشها ودراستها الإرهاب ومفهومه وأسبابه وتداعياته، بأن هناك مستويين لمكافحته، المستوى الأول: وهو مكافحة الإرهاب من خلال عدم السماح له بالظهور، أي المكافحة القبلية، والمستوى الثاني هو المكافحة البعدية، بمعنى مكافحته بعد ظهوره، وعليه، تكون وسائل مكافحة البعد الأول هي السياسيات والوسائل السياسة، والاقتصادية، والاجتماعية، بينما السياسات والوسائل العسكرية الأمنية تختص بمكافحة الإرهاب بعد ظهوره، أي تختص بالمستوى البعدي.

هذا وناقشت الدراسة في فصلها الأول موضوع محوري وجوهري، وهو أن الإرهاب يمثل الحل الأخير للأفراد لإجراء التغيير، بمعنى: أن الظروف السياسية المحيطة بالفرد والتي تشكل بيئته العامة هي السبب الأساسي لدفعه نحو الإرهاب، بحيث كلما كأنت البيئة السياسية المحيطة بالفرد أكثر استبداد وأقل ديمقراطية، يفتقد الأفراد معها كافة أو كثير من الوسائل وقنوات التعبير السلمية، ويصبح عندها الإرهاب حلا أخيرا، وكلما كأنت البيئة المحيطة بالفرد أكثر ديمقراطية وأقل استبدادا كلما استطاع الفرد التعبير عما يريد من خلال القنوات السلمية التي يتيحها النظام السياسي، الأمر الذي يساهم في الحد من بروز الطاهرة الإرهابية، أي، أن الديمقراطية والحرية في المجتمعات والدول تساهم في مكافحتها _أي الظاهرة الإرهابية_ بشكل قبلي من جهة، أو تحد من تناميها من جهة

أخرى(Houghton,2008, p ٢٠٨).

وعليه، تصبح مهمة الدول لمكافحة الإرهاب من وجهة نظر هذا الدراسة منصبة على تحسين البيئة المحيطة بأفراد مجتمعها، أي أن على الدولة، ولمكافحة الإرهاب وللقضاء عليه من جذوره، يتوجب عليها أن تحرز قدرا معقولا من الديمقراطية(البعد السياسي)، بحيث يفسح المجال للأفراد بأن يجدوا مجالا ووسائل سلمية للتعبير عن أنفسهم تمكنهم من المطالبة بإجراء التغيير، وتمكنهم من حقوقهم السياسية والمدنية، لتكون المحصلة هي: أن الدول ومن خلال إحرازها لتقدم معقول على سلم الديمقراطية والحرية، تكون قد جففت منابع الإرهاب بطريقة سياسية، تحفظ للدولة امن نظامها السياسي، وامن مجتمعها وشعبها، أو على الأقل، تكون قد خففت من حدة تنامي ظاهرة الإرهاب فيها.

استنادا لما سبق، تتساءل الدراسة: هل استطاعت الحكومة الأردنية، العمل على تحسين الظروف المحيطة بأفراد مجتمعها، بهدف العمل على تمكينهم من أيجاد وسائل سلمية للتعبير والمطالبة بالتغيير بالطرق السلمية، أم أنها لم تستطع العمل على ذلك؟ هل استطاعت الحكومة الأردنية، بناء سياسة تهدف لمكافحة الإرهاب في مهده داخل الأردن أم لا؟ هل أحرزت الحكومة الأردنية تقدما على سلم الديمقراطية والحرية، ليكون هذا التقدم ترجمة لسياساتها لمكافحة الإرهاب قبل ظهوره؟

الإجابة عن هذا التساؤل يجب ومن وجهة نظر الدراسة أن لا تكون إجابة إعلامية أو دبلوماسية، بمعنى، أن لا تقتصر الإجابة على جمع أخبار وأقوال من هنا وهناك تشير إلى وجود سياسة أردنية تكافح الإرهاب قبليا في البعد السياسي دون دليل واقعي يوضح الأحداث على الأرض، بل يجب أن تكون إجابة تستند على مؤشرات دالة على فعلا على وجود أو عدم وجود سياسة أردنية قبلية سياسية لمكافحة الإرهاب، وهو ما يعني أن الدراسة ستستند على مؤشرات عالمية لتساعدنا على الإجابة، وهو ما ستحاوله الدراسة من خلال الاستناد على مؤشر الديمقراطية **Democracy Index** ، في الأردن بهدف التأكد من وجود سياسة تتبناها الحكومة الأردنية لمكافحة الإرهاب. بالعودة إلى بيانات مؤشر الديمقراطية **Democracy Index**، وهو المؤشر الذي يتكون من خمسة متغيرات رئيسية وهي: الحريات المدنية وأداء الحكومة، الثقافة السياسية، التعددية السياسية، العملية الانتخابية، والمشاركة السياسية،

لمعرفة مدى التقدم الذي أحرزته الأردن على هذا المؤشر، نظرا لاعتبار الدراسة بأن مؤشر الديمقراطية، هو دلالة للتأكد من أن الحكومة الأردنية تتبع سياسة قبلية لمكافحة الإرهاب على الصعيد السياسي أم لا، وأن كأنت تحرز تقدما في هذا السياسة بهدف القضاء على الإرهاب في المجتمع الأردني أم لا. (**Democracy Index, 2016, p** ٣٠)

يتضح من الشكل أدناه، أن الاتجاه العام لمعدلات الديمقراطية في الأردن وحسب ما يتوفر من بيانات، هو اتجاه متذبذب، نوعا ما، ويسير إلى التصاعد الطفيف في نهاية عام ٢٠١٦، ومن جهة أخرى، يتضح من الشكل، أن اعلى النقاط التي أحرزتها الأردن على مؤشر الديمقراطية هو ما كأن في عام ٢٠١٦، بمجموع نقاط بلغ ٣,٩٦ من اصل ١٠ نقاط، وهو ما يعني أن معدلات الديمقراطية في الأردن في السنوات الأخرى ظلت تتراوح بين القيمتين السابقتين.

الاتجاه العام لمعدلات الأردن على مقياس الديمقراطية خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠١٦:

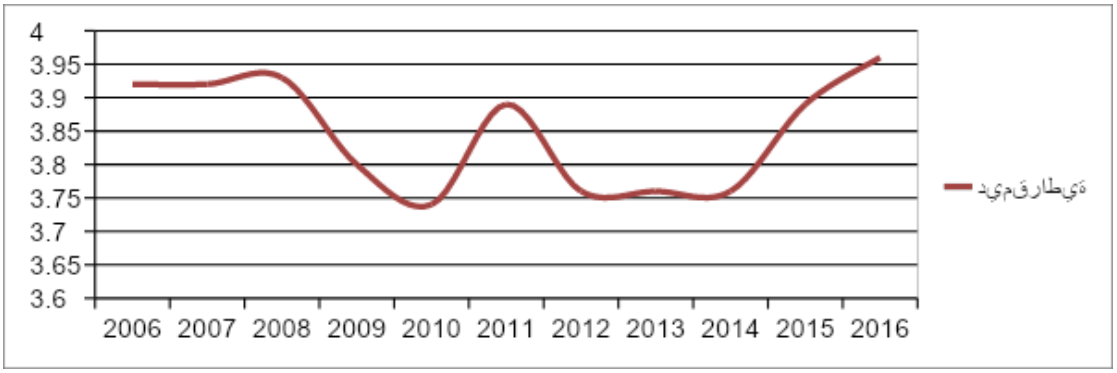

(Democracy Index, A reports by The Economist Intelligence Unit,2006-2016)

هذا ويتضح من الشكل السابق، أن الحكومة الأردنية، لم تستطع خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٦ وحتى عام ٢٠١٦ من أن تحرز تقدما ملحوظا على مقياس الديمقراطية، وهو ما يعني أن الحكومة الأردنية لا تملك سياسة أو رؤية سياسية واضحة لمكافحة الإرهاب بشكل جذري على الصعيد السياسي، حيث وكما يتضح من الشكل السابق، فقد بقيت معدلات الأردن على مقياس الديمقراطية ما بين ٣,٧٤ كأدنى درجة للأردن على مقياس الديمقراطية في عام ٢٠١٠، وبين ٣,٩٦ كأعلى قيمة احرزها الأردن في عام ٢٠١٦،

حيث لم تستطع الحكومة الأردنية أن تتطور على صعيد الديمقراطية، حيث بقيت الأردن خلال فترة الدراسة من ضمن الدول السلطوية، وهي الدول التي تحرز أقل من أربعة نقاط على مقياس الديمقراطية، ولم تستطع الحكومة الأردنية أن تتقدم إلى خانة الدول ذات النظام الهجين، أو الدول ذات الديمقراطية المعيبة، أو الديمقراطية الكاملة. (**Democracy Index, 2016, p** ٥٤،)

فحسب العديد من الدراسات، تعد الدول الأقل ديمقراطية والدول غير الحرة هي الدول الأكثر عرضة لتنامي الإرهاب فيها، وتنامي الفكر المتشدد الذي من الممكن أن يقود أصحابه إلى عمل إرهابي محتمل، بينما تعد الدول الأكثر حرية والأكثر ديمقراطية هي الدول التي تمتلك رؤية وسياسة لمكافحة الإرهاب في مهده، أي أنها دول تكافح الإرهاب قبليا، أي أنها دول تعمل على القضاء على الظروف التي من الممكن أن يتنامى فيها الإرهاب، من خلال فتح المجال للأفراد سياسيا من التعبير عن أنفسهم بوسائل سلمية، وتمكنهم من حقوقهم المدنية والسياسية، وهو ما لا تتلمس الدراسة وجوده في الأردن، ما يعني أن الحكومة الأردنية لا تعمل على هذا النهج للقضاء على الظروف البيئة التي تساعد على تنامي الإرهاب.

٢. المكافحة الاقتصادية للإرهاب في الأردن:

على مستوى اخر، هناك علاقة ارتباطية ما بين تردي الأحوال الاقتصادية التي يعيش فيها الفرد وبين تنامي الإرهاب، حيث كلما تزايدت معدلات الفقر، والبطالة، كلما تراجعت قدرة الفرد في الحصول على المسكن والغذاء والخدمات الصحية، وبالتالي، تصبح الظروف البيئة المحيطة بالفرد بيئة قابلة لأن يتنامى الإرهاب فيها، بينما اذا قامت الدول بتحسين البيئة الاقتصادية للفرد من خلال تقليص معدلات الفقر والبطالة، وتحسين قدرات الفرد في الحصول على المسكن والغذاء والخدمات الصحية، كلما تقلصت إمكانية تنامي وظهور الإرهاب فيها، فالفرد الذي يعيش أحوال اقتصادية متردية، ويعيش فقرا نتيجة عدم قدرته على أيجاد عمل، تتراجع قدرته على الحصول على المسكن والغذاء والخدمات الصحية، يزيد كل ذلك من حجم الكبت لديه، الأمر الذي من الممكن جدا، أن يدفعه للإرهاب كتعبير عن غضبه بسبب سوء أحواله المعيشية والاقتصادية (**Taryn Butler,2004, P** ٤).

وعليه، تصبح مهمة الدول وعلى صعيد اقتصادي اذا ما أرادت أن تجفف منابع الإرهاب،

أن تعمل على تحسين الأوضاع الاقتصادية لمواطنيها، من خلال القضاء على الظروف الاقتصادية التي تدفع بالأفراد لعمل إرهابي كتعبير عن غضبه، أو الظروف التي تدفع الأفراد للانضمام إلى جماعات إرهابية من باب الرغبة في الانتقام من مجتمعه، وبهدف أيجاد عمل مع الجماعة الإرهابية.

استنادا لما سبق، تتساءل الدراسة: هل الحكومة الأردنية تتبنى نهجا وسياسة اقتصادية ترمي إلى تحسين ظروف مواطنيها؟ هل تعمل الحكومة الأردنية على تبني خطط اقتصادية ترمي إلى القضاء على الفقر والبطالة، بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين على صعيد المسكن والغذاء والخدمات الصحية أم أنها لا تعمل على ذلك؟

بالعودة إلى بيانات البنك الدولي، للنظر في معدلات البطالة في الأردن خلال الفترة المتراوحة من ٢٠٠١-٢٠١٦، نجد أن الاتجاه العام لمعدلات البطالة في الأردن، هو اتجاه متذبذب ويميل إلى التراجع عموما، حيث بلغت نسبة البطالة من الحجم الكلي للقوى العاملة في الأردن في عام ٢٠٠١ ما حجمه ١٥,٨%، وفي عام ٢٠٠٧ بلغت ما حجمه ١٣,١% وفي عام ٢٠١٢ بلغت ١٢,٢% ، ثم بدأت تتصعد البطالة تدريجيا بعد انخفاض نسبتها عام ٢٠١٣ وعام ٢٠١٤، لتصل في نهاية عام ٢٠١٦ إلى ١٥,٢%.

الاتجاه العام البطالة في الأردن من إجمالي القوى العاملة خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٦.

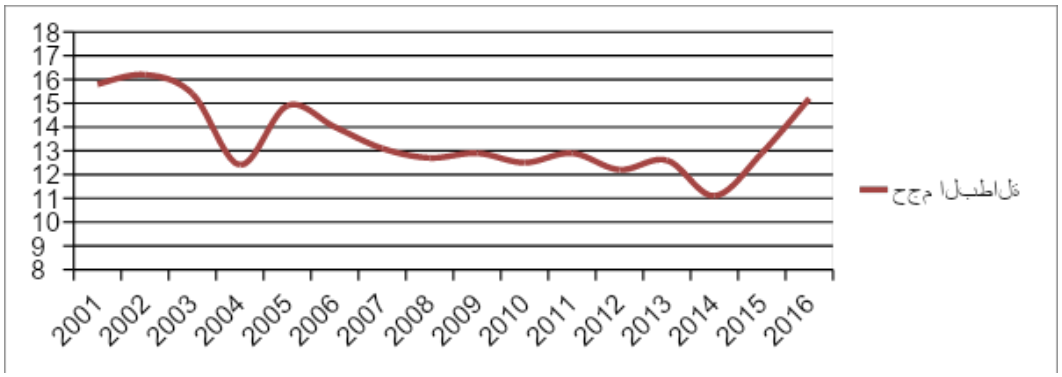

(The World Bank Group, Databases, 2001-2016)

يتضح من الشكل السابق، أن الاتجاه العام للبطالة في الأردن تسير باتجاه متذبذب يميل إلى التراجع خلال الفترة الممتدة من عام ٢٠٠١-٢٠١٤، لكنه وبدءا من عام ٢٠١٥ بدأت البطالة في التصاعد، حتى وصلت عام ٢٠١٦ إلى ١٥,٢%، الأمر الذي يعني أن

للحكومة الأردنية وبشكل عام تعمل على توفير فرص عمل للقوى العاملة بالأردن، وهو ما يساهم تدريجيا في تجفيف منابع الإرهاب عبر تحسين الظروف المعيشية للمواطنين.

لكن ومن ناحية أخرى، فأن معدل البطالة في الأردن يزيد حوالي النصف عن المعدل العالمي للبطالة، فمعدل البطالة في الأردن هو ١٣,٥% خلال طول الفترة من ٢٠٠١-٢٠١٦، بينما المعدل العالمي للبطالة يتوقف عند ٥,٥% تقريبا) **Unemployment, total, The World Bank Group,** http://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS الأمر الذي يعني، أن سياسات الحكومة الأردنية اقتصاديا والرامية لتحسين معدلات البطالة ما زالت متأخرة كثيرا عن بلوغ المعدل العالمي، وهو ما يعطي دلالة سلبية عن جهود الحكومة الأردنية التي لم تستطع أن تحسن البرامج التعليمية الجامعية وفقا لمتطلبات سوق العمل، بحيث تستطيع من خلال تطوير البرامج والتخصصات الجامعية أن توفر فرص عمل للخريجين، ومن ناحية أخرى، فشلت الحكومة في تنظيم معدلات الولادة عبر تنظيم فعاليات مجتمعية لتحديد معدلات الأنجاب، حيث أن تزايد معدلات الولادة ترهق الحكومة اقتصاديا، وتقلص من قدرة الحكومة على توفير فرص عمل للقوى العاملة التي تتزايد تدريجيا وفشل الحكومة الأردنية في تطوير وتنويع الاقتصاد الأردني، للانتقال والاعتماد على مشاريع إنتاجية تستطيع معها الحكومة أن توفر من خلالها فرص عمل للأردنيين.) ارتفاع البطالة في الأردن، الجزيرة، ٢٠١٧ **(.**http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/**)**

أما على صعيد العدالة التوزيعية للدخل في الأردن حسب **Gini coefficient** معامل جني، وهو مقياس عالمي لقياس عدم العدالة في توزيع الدخل في الدول، نجد وحسب ما يتوفر من بيانات، أن عدم العدالة التوزيعية في الأردن في عام ٢٠٠١ بلغت ما نسبته ٣٦,٧٥%، ثم ارتفعت بشكل كبير عام ٢٠٠٥ لتصل إلى ما نسبته ٣٨,٥٧%، ثم تراجعت عام٢٠٠٨ إلى ما نسبته ٣٢,٥٧، ثم ليبدأ اتجاه عام في التصاعد بدءا من عام ٢٠١٠، حيث بلغت عدم العدالة في توزيع الدخل ما نسبته ٣٣,٦٦، ثم لترتفع في نهاية عام ٢٠١٦ إلى ما نسبته ٣٣,٧١.

نسبة العدالة التوزيعية في الأردن خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٦ حسب معامل جني للعدالة

التوزيعية.

السنوات	2001	2005	2008	2010	2013	2016
معامل جيني	37.5	38.12	32.57	36.66	36.69	33.71

(The World Bank Group, Databases, 2001-2016)

يتضح من الجدول الاه أن الفترة الممتدة من عام ٢٠٠٨ وحتى عام ٢٠١٦ هي فترة تتصاعد فيها عدم العدالة التوزيعية للدخل في الأردن، وهو ما يعطي مؤشر واضح على تراجع قدرات الحكومة الأردنية في ضبط العدالة التوزيعية، حيث أن التصاعد في عدم عدالة توزيـع الدخل، تعني أن الفجوة بين طبقات المجتمع الأردني تزداد اتساعا لصالح الأغنياء، وعلى حساب الطبقة المتوسطة والفقيرة التي تزداد فقرا، فكلما كأنت الدول نسبها على معامل جيني أقل باتجاه الصفر كلما كأنت العدالة اكبر بين المواطنين، وكلما ارتفعت نسب الدول على معامل جني كلما تزايدت الفجوة بين المواطنين، حيث تعني صفر العدالة التامة، وتعني ١٠٠ عدم عدالة توزيعية تامة. (**PovcalNet: an online analysis tool for global poverty monitoring, The World Bank Group, on: http://iresearch.worldbank.org/PovcalNet/home.aspx).**

نخلص من النقاش السابق إلى تحديد ثلاث اتجاهات عامة، وهي:

أ. إن البطالة في الأردن ما زالت أكبر بمعدل الضعف تقريبا عن معدل البطالة العالمي، ومن جهة أخرى، يتضح، بأن البطالة وخلال السنوات الثلاثة المنصرمة بدأت تميل إلى التصاعد.

ب. أن عدم العدالة التوزيعية للدخل في الأردن تميل إلى التصاعد بدءا من عام ٢٠٠٨ وحتى عام ٢٠١٦، وهو ما يعني أن الفجوة بين الفقراء والأغنياء تميل إلى التصاعد، بحيث تتسع فجوة الفقراء في الأردن.

ج. إن الفقر يميل إلى التصاعد في الأردن لا سيما في السنوات التالية لعام ٢٠١٠، وهو ما يعني أن شرائح الفقراء في الأردن تزداد وتتقلص قدرتهم على إشباع حاجاتهم الأساسية من مأكل ومشرب وخدمات صحية.

تلاحظ الدراسة ان الاتجاهات الثلاثة السابقة بدأت تسوء بعد عام ٢٠١٠، وهو ما يتزامن مع ارتفاع معدلات الإرهاب في الأردن بعد عام ٢٠١٠ وهو ما يعين أن هناك علاقة ارتباطية بين تزايد البطالة والفقر وتراجع نسب العدالة التوزيعية وتنامي الإرهاب، وعليه، تعتقد الدراسة أن الحكومة الأردنية لا تولي البعد الاقتصادي اهتماما واضحا نتيجة افتقارها لبرامج ومشاريـع تنموية وإنتاجية تستطيع من خلالها امتصاص البطالة، وتقليص نسب الفقر، وضبط العدالة التوزيعية، كسياسات اقتصادية هادفة لتجفيف منابع الإرهاب، أو الحد من تناميه في المجتمع الأردني.

٣. المكافحة الأمنية للإرهاب في الأردن:

سبق واتضح للدراسة أن هناك علاقة ارتباطية بديهة ومنطقية ما بين تنامي الإرهاب وتراجع الأمن والاستقرار والسلام في مجتمع أو دولة ما، وهو ما يفرض عليها، وفي إطار العمل على مكافحته أن تتبنى عددا من الإجراءات والسياسات العامة الرامية لذلك.

هذا وتعد الفترة من ٢٠٠١-٢٠٠٤ فترة هادئة في الأردن نسبيا، اذ لم تبلغ معدلات الإرهاب في الأردن مستوى قياسا مثل ما كأن عليه الحال في بدأيات فترة الدراسة، وتحديدا في عام ٢٠٠٥، حيث تعرضت الأردن إلى هجمات دموية استهدفت المدنيين في فندق حياة عمان، الأمر الذي أربك المجتمع الأردني ومؤسسات الدولة الأردنية، لتدرك بأن عليها التحرك سريعا على الصعد الأمنية للعمل على مكافحة الإرهاب والحد من تناميه في الأردن مستقبلا.

وعليه، قامت الحكومة الأردنية، بالعمل على وضع عدد من الإجراءات الرامية إلى إصدار

البطاقات الشخصية، وجوازات السفر ضمن الضوابط والمعايير الدولية، لضمان عدم تزويرها من قبل الجماعات الإرهابية لاستخدامها في التحايل على الأجهزة الأمنية من جهة، أو التسلل عبر جوازات السفر من وإلى الأردن، بهدف شن هجمات إرهابية ضد المدنيين أو مؤسسات الدولة، أو لاستهداف مصالح الدول الأخرى على الأراضي الأردنية، ومن جهة أخرى، اتخذت الحكومة الأردنية عددا من الإجراءات التي تساهم في تسهيل عمليات تبادل المعلومات الأمنية ما بين جهاز المخابرات الأردني، وجهاز الأمن العام الأردني من جهة، وبين الجهازين والإنتربول الدولي من جهة ثانية، وبين المخابرات الأردنية والأمن العام والأجهزة الأمنية مع الدول الصديقة والشقيقة المجاورة) مديرية الأمن العام الأردني،).https://www.psd.gov.jo/index.php/ar/

وفي إطار تعزيز الأمن والسلام في المدن الأردنية المختلفة، قامت وزارة الداخلية الأردنية ومن خلال جهاز الأمن العام الأردني في عام ٢٠٠٥، باستحداث سياسات جديدة، من شأنها المساهمة في مكافحة الإرهاب والحد من آثاره، حيث اعلن جهاز الأمن العام عن ظاهرة الأكواخ الأمنية، لتنتشر في كافة المدن الأردنية من جهة، وإعلانه عن المحطات الأمنية التي تقيم حواجز أمنية على الطرق الواصلة بين مدن المملكة كافة، وذلك بهدف إلقاء القبض على أي مشتبه به من الممكن أن يقوم بعملية إرهابية بناء على معلومات مسبقة لدى جهاز الأمن العام تحصل عليها من قبل جهاز المخابرات أو الإنتربول أو أجهزة الشرطة التابعة للدول الصديقة للملكة الأردنية الهاشمية.

وفي إطار العمل على تعزيز الأمن والسلام في المجتمع الأردني، اصدر الملك الأردني الملك عبدالله الثاني بتاريخ ٢٠٠٨/١/١٦، مرسوما ملكيا يقضي باستحداث جهاز امني جديد، وهو مديرية العامة للدرك، التي تتكون من تشكلات ووحدات أمنية متخصصة، مثل الوحدة ١٤، ووحدة فرسان الدرك، ووحدات الدرك الخاصة، بهدف التعامل مع المرجمين الخطرين، واحتواء أي تهديد طارئ يهدف للنيل من السلام والأمن في المملكة والتعامل مع الإرهاب المسلح (مديرية الدرك العامة، http://www.jdf.gov.jo/home).

ومنذ عام ٢٠١٤ وفي إطار الخطة الوطنية لمكافحة التطرف، تعمل الحكومة الأردنية وجهاز الأمن العام على وضع عدد من البرامج الجديدة الهادفة لتحصين أفراد وضباط الأمن العام والأجهزة الأمنية من الأفكار المتطرفة، والتأثير بالاتجاهات الإرهابية فكريا ومعنويا، إلى

جانب تعزيز قدرات الأجهزة الأمنية ماديا ومعنويا على مكافحة عمليات تهريب الأسلحة إلى الأردن، خوفا من وصولها إلى بعض الجماعات التكفيرية والإرهابية، وإلى جانب ذلك، وضعت الحكومة ووزارة الداخلية بعد عام ٢٠١٤ خطط جديدة لإصلاح المساجين، لا سيما المساجين من الجماعات الدينية المتشددة، من خلال عزلهم عن المساجين العاديين في مراكز الإصلاح والتأهيل لضبط أنتشار الأفكار المتطرفة، والعمل على إعادة تأهلي بعض المساجين من الأفكار المتطرفة بالعمل مع وزارة العمل الأردنية ليكون فردا ومواطنا منتجا لا مواطنا حاقدا على المجتمع الأردني ومؤسسات الدولة(الخطة الوطنية لمواجهة التطرف، صحيفة الغد الأردنية).

نتيجة للإجراءات الحكومة الأردنية السابقة، استطاعت الأجهزة الأمنية الأردنية رفع كفاءتها الأمنية في التعامل مع المخاطر الإرهابية المختلفة، واحتواء الجماعات الإرهابية وخطرها على المجتمع الأردني، إلا أنه وبالرغم من ذلك، لا بد من الإشارة إلى وجود بعض المثالب في السياسة الأمنية للحكومة الأردنية لمكافحة الإرهاب، حيث أشارت بعض التقارير إلى نوم بعض الجنود ورجال الشرطة الأردنية أثناء أدائهم لواجبهم الأمني، ووجود خلل فني في الاتصالات ما بين قوات الدرك وجهاز الأمن العام وكتيبة ٧١، وبين القادة في وزارة الداخلية، أي وجود خلل في تنسيق امني المتبادل ما بين تلك الجهات، ونقص في الذخيرة والسلاح، لا سيما في هجمات الكرك التي شنتها داعش في جنوب الأردن(**Schenker,2008 ,P**:٥الأمر الذي كانت من أهم تداعياته ارتفاع عدد الشهداء، وهو الأمر الذي يجب أن تأخذه الحكومة الأردنية باعتبارها مستقبلا، لتلافي تلك المثالب الأمنية في سياساتها لمكافحة الإرهاب، من خلال تقليص مدة المناوبات لرجال الأمن العام وتوفير أو قات استراحة اكبر حتى لا يتغلب النوم عليهم، ومن خلال زيادة حجم السلاح والذخيرة في مراكز الشرطة، ومن خلال أيجاد آلية أكثر فعالية للتواصل ما بين الأجهزة الأمنية المختلفة.

على الرغم مما سبق، فأن الدراسات الإحصائية تشير إلى أن عدد المقاتلين الأردنيين المنضوين تحت لواء الجماعات الإرهابية التي تقاتل في سوريا مثل داعش أو جبهة النصرة/فتح الشام، وغيرها من التنظيمات والجماعات المختلة ما بين الفترة المتراوحة من عام ٢٠١١ وإلى نهاية عام ٢٠١٦، يبلغ ٣٩٠٠ مقاتل، قتل منهم في سوريا ١٩٩٠، وفقد ٢٦٥ . (**shaheen,2016 , P**:٣٦٠) وليكون المجموع المتبقي هو ١٦٤٥ مقاتل، وهو الرقم الذي

يشكل خطورة فعلية على المؤسسات والمجتمع الأردني في حال عودة هؤلاء المقاتلون من سوريا إلى الأردن، الأمر الذي يفرض على الحكومة الأخذ في اعتبارها ضرورة التنبه لعدم تسللهم للمجتمع الأردني عبر الحدود مع سوريا، الأمر الذي يجب معه أن تقوم الحكومة بعدد من الإجراءات لضمان ذلك، وهو ما ينقلنا من مستوى المكافحة الأمنية للإرهاب إلى مستوى السياسة العسكرية والاستخباراتية لمكافحة الإرهاب، وهو ما سيكون موضوع المبحث الخامس في الصفحات التالية.

٤. مكافحة العسكرية والاستخباراتية الأردنية للإرهاب:

أشارت الدراسة فيما سبق إلى أن نطاق مكافحة الإرهاب لها مستويين أساسيين من وجهة نظر الدراسة منطقيا، الأول هو مستوى المكافحة القبلية، والمستوى الثاني هو مستوى المكافحة البعدية، هذا وتعد مكافحة الإرهاب سياسيا واقتصاديا وامنيا واجتماعيا سواء من ناحية قانونية، تربوية، توعية وتثقيفية، هي الأدوات الرئيسية لمكافحة الإرهاب قبليا، فأن أدوات مكافحته بعديا هي الأدوات العسكرية بنطاقاتها اللوجستية، والاستخبارية، والحرب، سواء الشاملة، أو المحدودة، أو ما تسميه الدراسة بحرب المشاركة وفقا للقدرة.

في عام ٢٠٠١ اصدر القضاء الأردني حكما غيابا بالسجن ١٥ سنة بحق أبي مصعب الزرقاوي الذي نسبت إليه محاولة تفجير فندق راديسون في عمان عام ٢٠٠٠، وهو ما تزامن مع هجمات الحادي عشر من أيلول عام ٢٠٠١، حيث أعلنت الولايات المتحدة الحرب على الإرهاب، وحاولت كسب تأييد كثير من الدول العربية ومنها الأردن، نظرا لإدراك الأردن حجم المخاطر الإرهابية وتداعيات السلبية عليها، لا سيما وأن الزرقاوي الذي كأن في محاولة دائمة لزعزعة استقرار الأردن وتورط في كثير من الأعمال الإرهابية في الأردن ودعوته إلى إسقاط النظام الملكي الأردني، حيث الزرقاوي خلف عملية اغتيال الدبلوماسي الأمريكي في الأردن جيمس فولي عام ٢٠٠٢، وأيضا خلف تفجير السفارة الأردنية في بغداد عام ٢٠٠٣، والتفجيرات الأضخم في فندق حياة عمان عام ٢٠٠٥. (النجار ، ٢٠١٢ ، ص:١٠٠) (الذيابات ، ٢٠١٥، ص:٤٧).

من المنطلقات السابقة، ادرك الأردن مدى أهمية أن يكون على استعداد عسكري متأهب للتصدي والتعامل مع الخطر الإرهابي في المنطقة عموما وفي الأردن خصوصا، فكما

تفترض أدبيات اقتصاد الأمن، فأن هناك علاقة ما بين الأنفاق العسكري من جهة، الإرهاب، بمعنى: أن الأنفاق العسكري يمكن الدولة من ثلاثة قضايا كما تفترض أدبيات اقتصاد الأمن، وهي تقليص احتمالية وقوع هجمات وعمليات إرهابية، تقليص حجم الخسائر المادية المباشرة، وغير المباشرة للهجمات الإرهابية، لتكون المحصلة تقليص نسبة الخطر من خلال الاستعداد العسكري المتمثل بالأنفاق العسكري.(نافع، ٢٠١٦) فعمليات مكافحة الإرهاب تتطلب من الدول المختلفة أن ترفع من نفقاتها العسكرية وبناء قدرات جيوشها، نظرا لوجود جماعات إرهابية تحترف حرب العصابات، وقتال الشوارع، وهو ما يتطلب من الحكومات أن تضع برامج عسكرية لتدريب جيوشها على ما يسمى بحروب الجيل الرابع والحروب اللامتناظرة وهي التي تعني وجود جيش تقليدي في مواجهة لا جيش، أي عصابات إرهابية تملتك قدرات قتالية وعسكرية احترافية.((. **Lind**، ٢٠٠٤

عملا بالطرح السابق، سعت الحكومة الأردنية على رفع أنفاقها العسكري تدريجيا خلال الفترة من عام ٢٠٠١ وحتى عام ٢٠١٦، حيث بلغ حجم الأنفاق العسكري الأردني في عام ٢٠٠١ ما حجمه ٥٢٨ مليون دولار، ليتضاعف حجم الأنفاق العسكري الأردني في عام ٢٠٠٧ إلى ما حجمه ١,٠٣١ مليار دولار، ثم ليتصاعد حجم الأنفاق العسكري في عام ٢٠١١ إلى ما حجمه ١,٤١٠ مليار، وفي نهاية عام ٢٠١٥ وبداية عام ٢٠١٦ بلغ حجم الأنفاق العسكري ما حجمه ١,٦٢١ مليار دولار، وهو ما يوضح بأن الاتجاه العام لحجم الأنفاق العسكري قد تنامي خلال فترة الدراسة، بهدف بناء القدرات والاستعدادات العسكرية اللازمة لمكافحة الإرهاب سواء داخل الأردن، أو في محيطها الإقليمي، بهدف ضمان امن واستقرار الدولة الأردنية.

الاتجاه العام لحجم الأنفاق العسكري الأردني خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٦ بالمليون دولار.

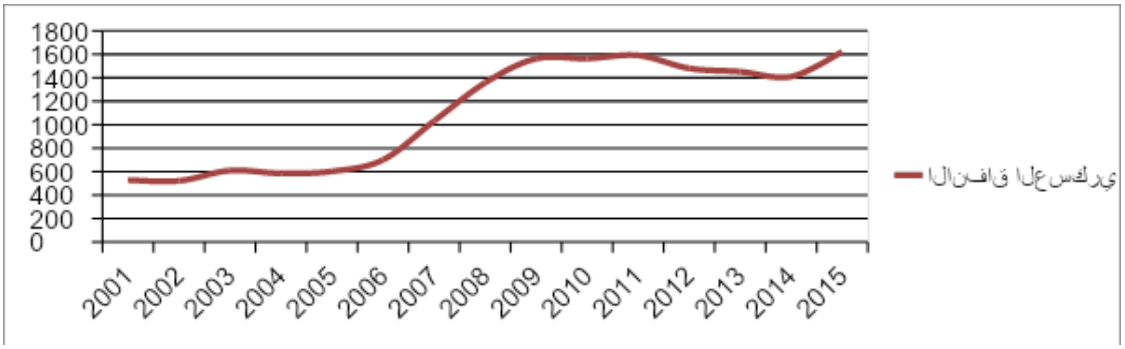

(2001-2015): (SIPRI Yearbook

حيث يتضح من الشكل السابق، أن الأنفاق العسكري الأردني قد تسارعت وتيرته بعد عام ٢٠٠٥، أي بعد تفجيرات فندق حياة عمان التي كأنت ذات تأثير كبير على الدولة والمجتمع الأردني، ليبقى هذا الزخم المتسارع حتى عام ٢٠١٠، الذي توقف فيه زخم تسارع الأنفاق العسكري حتى عام ٢٠١٣، ليعود بالتصاعد مرة أخرى مع عام ٢٠١٤ وعام ٢٠١٥، بعد التوسع الكبير لتنظيم داعش في العراق وسوريا.

على جانب آخر، عملت الحكومة الأردنية ومن خلال رئاسة أركان الجيش على رفع عدد أفراد القوات المسلحة، بقطاعاته المختلفة، جويا، وبحريا، وبريا، مع تنامي المخاطر الإرهابية بعد عام ٢٠١٠ وعام ٢٠١١، أي بعد تزايد نشاط المنظمات الإرهابية في الإقليم، نتيجة اندلاع ثورات الربيع العربية وتزايد نسب عدم الاستقرار في المنقطة، حيث بلغ عدد أفراد القوات المسلحة خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٠، ما معدله ١١٠ الف جندي وعسكري، لكن ومنذ عام ٢٠١١ بدى أن هناك تزايد واضح في عدد الضباط والعسكرين في الأردن، حيث بلغ المعدل ١١٥ الف ضابط وعسكري خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٦ (**Military Balance, Databases**:٢٠٠١-٢٠١٦).

بالإضافة إلى زيادة عدد أفراد وضباط القوات المسلحة، سعت الحكومة الأردنية للحصول على أسلحة من مختلف الطرازات في إطار إكمال بناء الاستعدادات العسكرية، حيث يشير الجدول رقم ١٢ إلى واردات الأسلحة للأردن خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٦، حيث بلغ مجموع واردات الأسلحة ما حجمه ٢,٥٦٣ مليار دولار، وكأنت أهم الأسلحة التي سعت الحكومة الأردن لتزويد الجيش الأردني بها هي: أجهزة الاستشعار **Sensors**، مثل أجهزة **AGS/MP radar** الذي يستخدمه حلف الناتو، وأجهزة استشعار من طراز **Fire control**

radar، ومن ناحية أخرى تزودت بصواريـخ من مختلف الطرازات، أهمها **Portable SAM** وهو أحد طرازات أنظمة الدفاع الجوي المحمولة، وصواريـخ من طراز **BVRAAM** وهو صاروخ جو جو محمل على المقاتلات النفاثة، وقنابل موجهة من طراز **Guided bomb** وهي أحد أنواع القنابل الذكية التي تطلق من العربات المدرعة والمدافع المتنقلة، ومن أنواع الأسلحة الأخرى التي حرصت الأردن على امتلاكها هي الطائرات المقاتلة مثل **FGA aircraft** وهي مقاتلة بريطانية اسرع من الصوت، ومقاتلات **F-16C** الأمريكية وهي طائرات متعددة الأهداف من مقاتلات الجيل الرابع من أنتاج شركة **Fighting Falcon**، ومن تطوير شركة **Lockheed Martin**، وعلى جانب آخر، حرص الأردن على تطوير سلاح المدفعية، حيث تزود بأسلحة من طراز **Self-propelled gun**، وهي مدفعية ذاتية الحركة، وأنظمة **MRL** من طراز **Hanwha-70 70mm**، وهي قاذفات صواريـخ بسعة ٥٠ صاروخ عيار **٧٠mm**، محمل على مركبات خفيفة، وغيرها من الكثير من الأسلحة والذخير**m** وسعي الأردن للحصول على طائرات متقدمة بدون طيار أمريكية الصنع بهدف استخدامها في الحرب على الإرهاب. (**STOCKHOLM, Yearbook**) (**Schenker, 2017,P:30**، ٢٠٠١-٢٠١٦)

حجم واردات الأسلحة السنوية للأردن خلال الفترة ٢٠٠١-٢٠١٦.

السنوات	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦
الترتيد	60	32	81	68	9	8	76	61	34	7	15	76	5	96	36	96

(SIPRI Yearbook) :2011-2015

على صعيد آخر، وبالإضافة إلى الاستعدادات الأردنية المتواصلة لتمكين جيشها كميا

ونوعيا لحماية حدودها من مخاطر الإرهاب في إقليم الشرق الأوسط، وبناء نظام امن الحدود المتكامل، سعى الأردن للمشاركة في التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا والعراق، نتيجة لتمدد التنظيم على الأراضي العراقية والسورية، وانتقاله من مرحلة السكون إلى مرحلة التمدد عبر الحدود، وهو ما زاد من حجم المخاطر على كافة دول إقليم الشرق الأوسط بشكل رئيسي ودول العالم بشكل عام، حيث انتقلت السياسة الأردنية من مرحلة الاستعداد وترقب الإرهاب على الحدود، إلى مرحلة استباق التهديد الإرهابي من خلال المشاركة في التحالف الدولي في عام ٢٠١٤، حيث تمثلت المشاركة الأردنية في الحرب على داعش في ثلاثة أبعاد: (الذيابات ، ٢٠١٥ ، ٥٠)

أ. مشاركة سلاح الجو الأردني في الطلعات القتالية على المواقع التابعة لتنظيم داعش في سوريا والعراق.

ب. رفع مستوى التعاون الاستخباراتي مع أعضاء التحالف الدولي الذي يزيد عدد الدول المشاركة فيه عن ٦٠ دولة، وتقديم الدعم اللوجستي للعمليات العسكرية.

ج. تركيز عمليات مراقبة الحدود الأردنية المشتركة مع سوريا والعراق لمنع تسلل أعضاء الجماعات الإرهابية من وإلى الأردن.

وفي عام ٢٠١٥، أعلنت المملكة العربية عن تشكيلها لتحالف عربي إسلامي لمحاربة الإرهاب، ومكافحته في اليمن، وكأنت الأردن أحدى تلك الدول العربية المشاركة فيه، حيث أعلنت مصادر في الأردن عن دعمها للتحالف العربي الإسلامي، وتقديم المساعدة العسكرية الجوية لعملياته، فضلا عن التعاون الاستخباراتي مع أعضاء ودول التحالف العربي الإسلامي. (١٧ دولة عربية في التحالف الإسلامي الواسع ضد الإرهاب: http://www.skynewsarabia.com/web/article/799324/17-%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%)

استنادا للنقاش السابق، نستطيع تحديد أهم ملامح وأبعاد السياسة العسكرية الأردنية لمكافحة الإرهاب فيما يلي:

أ. العمل على رفع حجم الأنفاق العسكري لرفع جاهزية الجيش الأردني نوعيا وكميا في

إطار رفع مستوى الجاهزية العسكرية استعدادا لأي خطر محتمل من الإرهاب.

ب. رفع مستويات التعاون الاستخباري مع الدول الجوار والدول الحليفة.

ج. تقديم الخدمات اللوجستية لأعضاء التحالف الدولي ضد تنظيم الدول الإسلامية والإرهاب عموما.

ج. المشاركة في الحرب من خلال سلاح الجوي الملكي الأردني، الذي شارك في شن هجمات على مواقع الإرهابين بالتعاون مع دول التحالف.

رابعا: تقييم السياسة الأردنية لمكافحة الإرهاب:

تناولت الدراسة بشكل تفصيلي ومعمق أبعاد وآليات السياسة الأردنية لمكافحة الإرهاب عبر صفحاتها السابقة، هذا واتضح للدراسة عموما بأن مكافحة الإرهاب لها مستويين، المستوى القبلي، وهو المستوى الذي يعنى بمكافحة الإرهاب قبل ظهوره، بمعنى، العمل على القضاء على مجمل الظروف التي من شأنها أن تفتح المجال لتنمية الإرهاب، حيث أن تراجع مستويات الحرية وانتهاك الحقوق المدنية والسياسية أو تقيدها، إضافة إلى تراجع مستوى الوضع الاقتصادي للفرد، وتصاعد الفقر والبطالة، وتراجع مستوى الخدمات الاجتماعية وتزايد الظغط الديموغرافي على الفرد، وتزايد القبضة الأمنية، هي عدد من الأمور التي من شأنها أن تؤدي إلى تنامي الإرهاب، ومن هذا المنطلق، تسعى الحكومات إلى تحسين القضايا السابقة سعيا منها لتلافي إمكانية ظاهرة الإرهاب مستقبلا، أو أن المستوى القبلي هو خطوة استباقية لمكافحة الإرهاب عبر القضاء على الجذور التي تغذيه سياسيا واقتصاديا واجتماعيا. أما المستوى البعدي، فهو المستوى الذي يسعى لمكافحة الإرهاب بعد ظهوره، من خلال مطاردة الإرهابيين عسكريا وامنيا، تماما مثل التحالف الدولي الذي يشن هجمات عسكرية وجوية على تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وسوريا.

هذا ويتضح للدراسة، وفي إطار تقييمها لأبعاد السياسة الأردنية لمكافحة الإرهاب أنها أكثر اهتماما بالمستوى البعدي من اهتماها بالمستوى القبلي، علما أن كثير من الدراسات الجادة في هذا الخصوص لا ترى في المستوى الثاني، وهو المكافحة العسكرية، فعالية ذات اهتمام، فقد اتضح للدراسة في فصلها الأول، أن التدخل العسكري في الدول حتى وأن كأن

هذا التدخل في إطار مكافحة الإرهاب، أنه يزيد من حجم الإرهاب، نظرا لأن المستوى الثاني وهو المكافحة العسكري، لا يقضي على الإرهاب، بل يوفر بيئة قابلة لأن يتنامى فيها الإرهاب، نظرا لأن البعد العسكري يساهم في تدمير البنى التحتية في الدول المتدخل فيها، ويزيد من حجم التراجع الاقتصادي ويقضي على الحريات والديمقراطية الوليدة، هذا فضلا عن أن التدخل العسكري يزيد من حجم وحساسية سكان الدول المتدخل فيها ويرفع عندهم حس الانتقام، الأمر الذي يدفع بهم إلى الانضمام إلى الجماعات الإرهابية.

تقييم ومقارنة أبعاد السياسة الأردنية لمكافحة الإرهاب

البعد	السياسي	الاقتصادي	الأمني	العسكري
المستوى والنطاق	قبلي	قبلي	قبلي/بعدي	بعدي
درجة الاهتمام	منخفض جدا	منخفض	مرتفع	مرتفع
الأدوات الرئيسية	الديمقراطية/الحرية/الحقوق المدنية والسياسية/قنوات اتصال سلمية	البطالة/الفقر/العدالة التوزيعية	محطات أمنية/تبادل استخباري دولي/تأهيل المساجين وإدماجهم في المجتمع	استخباري/ حرب محدودة/ حرب شاملة/تقديم دعم لوجستي/أنفاق عسكري/زيادة إعداد القوات العسكرية/

/تنظيم لقاءات شرطية مجتمعية	امتلاك أسلحة نوعية

يتضح من الجدول السابق، عددا من الملاحظات:

١. تركيز السياسة الأردنية لمكافحة الإرهاب من خلال المستوى البعدي بشكل أكبر من المستوى القبلي، أي أن الحكومة الأردنية تميل لتبنى المكافحة الصلبة للإرهاب بشكل اكبر من المكافحة الناعمة والمتمثلة بالأبعاد السياسية والاقتصادية.

٢. تعتقد الدراسة أن هناك تفاوتا واضحا في درجة اهتمام الحكومة بالأبعاد المدرجة في الجدول السابق، حيث حضي البعد العسكري الأمني بأعلى مستويات الاهتمام، بينما كان البعد الاقتصادي ذو اهتمام منخفض، والبعد السياسي ذو اهتمام منخفض جدا، نتيجة تراجع مستويات الأردن في الديمقراطية والحرية كما أشارت الدراسة.

٣. تتباين مستويات الاهتمام بأبعاد السياسة الأردنية لمكافحة الإرهاب يوحي بأن هناك خلل استراتيجي يكسر التوازن العام في السياسة الأردنية لمكافحة الإرهاب، وهو ما يحتم على الحكومة الأردنية العمل على إعادة التوازن بين أبعاد سياستها لمكافحة الإرهاب، لتكون أكثر فعالية في مكافحة الإرهاب قبليا وبعديا.

٤. تعتقد الدراسة بأن فعالية مكافحة الإرهاب ترتبط ارتباطا كبيرا وحسب ما اتضح لها من دراسة الإرهاب وتداعياته في الفصل الأول والثاني بضرورة اهتمام الحكومة الأردنية بالأبعاد السياسية والاقتصادية بشكل اكبر مما هو عليه الحال الأن، نظرا لأن القضاء على الإرهاب من جذوره لا يعني قتل أو سجن الإرهاب بقدر ما يعني القضاء على الظروف البيئة السياسة، والاقتصادية والاجتماعية منها، أي ضرورة العمل على التقدم في مسيرة الإصلاح الديمقراطي وتوفير قنوات اتصال سلمية للمواطن الأردني، وتمكينه من حقوقه السياسية والمدنية، وتقليص حجم البطالة عبر المشاريـع الإنتاجية، لتقليص حجم الفقر، وتقليص الفجوة في عدم العدالة التوزيعية، بالإضافة إلى إجراء تعديل على المناهج التعليمية المدرسية لتكون مناهج عقلية ومنطقية أكثر مما هي مناهج جامدة وحفظية، بالإضافة إلى تنظيم فعاليات اجتماعية عبر مؤسسات المجتمع المدني، وتقديم خدمات اجتماعية

للمواطن بشكل افضل مما هو عليه الحال حاليا، وتخفيف حدة الضغوط الديمغرافية، والقضاء على الفساد والاهتمام بسيادة القانون وأن يكون فوق الجميع...الخ، ودون أن يعني ذلك عدم الاهتمام بالبعد الأمني والعسكري.

النتائج:

١. تتكون أبعاد السياسة الأردنية لمكافحة الإرهاب من خمسة أبعاد، البعد السياسي، الاقتصادي، الأمني، العسكري، لكن هناك تباين واضح في درجة اهتمام الحكومة بتلك الأبعاد، الأمر الذي يؤدي إلى خلل استراتيجي في عملية التوازن بين الأبعاد الخمسة، الأمر الذي ستكون محصلته تقليص فعالية الأردن في مكافحة الإرهاب.

٢. توصلت الدراسة أن هناك مستويين رئيسيين لمكافحة الإرهاب، الأول وهو المستوى القبلي، هو المستوى الذي يعني مكافحة الإرهاب من خلال القضاء على الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية وامنيا، التي من الممكن جدا أن تسمح له بالظهور وتغذيه وتنميه، أما المستوى الثاني فهو المستوى القبلي، وهو الذي يعني مكافحة الإرهاب بعد ظهوره، عسكريا وامنيا.

٣. تستنتج الدراسة، بأن أفضل السبل وأو فرها على صعيد التكلفة المادية والمعنوية لمكافحة الإرهاب هو أسلوب المكافحة الناعمة، أي الأسلوب الذي يركز على الأبعاد القبلية المتمثلة بالبعد السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وليس أسلوب المكافحة الخشنة المتمثل بالتركيز على البعد الأمني والعسكري، فتحسين مستويات الديمقراطية والحرية والحقوق، والقضاء على الفقر والبطالة وعدم العدالة التوزيعية، وتحسين البنى التحتية ومستوى الخدمات المقدمة للفرد، تؤدي إلى تطور الدولة وازدهارها، كما وتساهم في تحفيف منابع الإرهاب.

٤. على رغم من أهمية البعد الأمني والعسكري في مكافحة الإرهاب، إلا أنه يتضح بأن هذين البعدين الخشنيين تستهدف الإرهابيين فقط، ولا تستهدفان البيئة الإرهابية مثل الأبعاد الناعمة سواء السياسة أو الاجتماعية أو الاقتصادية.

٥. تستنتج الدراسة أن الحكومة الأردني تعتمد بشكل كبير على البعد العسكري الأمني

في سياستها لمكافحة الإرهاب بشكل أكبر من اعتمادها على الأبعاد الناعمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

قائمة المراجع

ألين، تشارلز. (٢٠٠٨، ٦ مايو). الإرهاب في القرن الحادي والعشرين: الانعكاسات على أمن الوطن. معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى.

باتلر، تارين. (٢٠١٥، ١٢ ديسمبر). ما أسباب الإرهاب؟ جامعة ماكندري.

قاعدة بيانات مؤشر الديمقراطية. (٢٠١٠–٢٠١٧).

قاعدة بيانات الإرهاب العالمي .(2001–2017) .(GTD) جامعة ماريلاند.

قاعدة بيانات التوازن العسكري. (٢٠٠١–٢٠١٦). المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية.

قاعدة بيانات الفقر العالمية .(2017) .(PovcalNet) مجموعة البنك الدولي.

قاعدة بيانات مؤشر السلام العالمي. (٢٠١٦). معهد الاقتصاد والسلام.

قاعدة بيانات مؤشر الإرهاب العالمي. (٢٠١٢). معهد الاقتصاد والسلام.

قاعدة بيانات مؤشر الإرهاب العالمي. (٢٠١٤). معهد الاقتصاد والسلام.

قاعدة بيانات مؤشر الإرهاب العالمي. (٢٠١٦). معهد الاقتصاد والسلام.

ليند، ويليام س. (٢٠١٧، ٣١ مارس). فهم حروب الجيل الرابع. موقع.Antiwar

لينان، باتريك، وبونتوري، ماركوس. (٢٠٠٢، ١٧ يوليو). الآثار الاقتصادية للإرهاب. منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.(OECD)

شاheen، جميل م. (٢٠١٦، ٢٣ أغسطس). مشاركة أكثر من ٣٦٠ ألف مقاتل أجنبي في القتال في سوريا. مركز فيريل للدراسات.(FCFS)

شنكر، ديفيد. (٢٠١٧، ٣٠ يناير). زيارة ملك الأردن عبد الله الثاني إلى واشنطن في عهد ترامب. معهد واشنطن لسياسات الشرق الأدنى.

ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام. (٢٠٠١–٢٠١٦). الكتاب السنوي لمعهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام .(SIPRI)

العطالة، إجمالي (% من إجمالي القوى العاملة) (تقديرات منظمة العمل الدولية). (٢٠١٧). مجموعة البنك الدولي.

منظمة السياحة العالمية. (دون تاريخ). بيانات السياحة الدولية.

منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. (٢٠٠٢). الآثار الاقتصادية للإرهاب.

وليامز، لارن ك. (٢٠١٢). النتائج السياسية للإرهاب: الأحداث الإرهابية، الخسائر، واستمرارية الحكومات. مجلة الدراسات الدولية المقارنة، جامعة ميزوري.

مجموعة البنك الدولي. (٢٠٠٢–٢٠١٦). قاعدة بيانات الاستقرار السياسي.

مجموعة البنك الدولي. (٢٠٠٢–٢٠١٦). قاعدة بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر.